سياسة روسيا الاتحادية تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠١٥ – ٢٠١٩.

أ.م.د. علاء رزاك فاضل النجار
جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي
alaa.alnajjar@uobasrah.edu.iq

الملخص

كان لاهتمام ايران بتخصيب اليورانيوم اهمية كبرى القت بظلالها على الساحة الدولية والاقليمية، اذ كان على الدول العظمى متابعة ذلك الملف عن كثب لما له من تداعيات خطيرة على الشرق الاوسط خصوصاً والعالم عموماً. وقد انبرت روسيا الاتحادية الى مسايرة الجانب الايراني في برنامجه النووي، ولم تحاول الضغط على طهران كثيراً خشية تأزم الموقف معها، خاصة وان الموقف الامريكي من الملف النووي الايراني كان متشدد جداً وعبر عن نوايا حقيقية كادت ان تودي الى وقوع الصدام بين الطرفين في مناسبات عدة، الا ان روسيا الاتحادية كانت تدفع باتجاه التهدئة واعتماد اسلوب الحوار والدبلوماسية في حل قضية برنامج ايران النووي، والذي ارادت الحكومة الروسية ان يكون استخدامه للأغراض السلمية فقط. وبالفعل استطاعت الجهود الدولية التوصل الى نتائج مقبولة وقع على اثرها الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥، بين ايران من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين والمانيا من جهة ثانية. الا ان انتخاب الرئيس الامريكي دونالد ترامب، وتوليه الحكم مطلع عام ٢٠١٧، كان بمثابة حجر عثرة في استمرار ذلك الاتفاق، الذي ضعف كثيراً على اثر انسحاب واشنطن منه في ايار ٢٠١٨، ومن ثم تخلت ايران هي الاخرى عن التزاماتها في الاتفاق في العام التالي.

الكلمات المفتاحية: الملف النووي الايراني – روسيا الاتحادية وايران – الولايات المتحدة وايران – حسن روحاني – فلاديمير بوتين.

The policy of United Russia towards developments in the Iranian nuclear file 2015-2019

Asst. Prof.Dr. Alaa Razzak Fadhil
University of Basrah - Arab Gulf Studies Center
alaa.alnajjar@uobasrah.edu.iq

Abstract

Iran's interest in uranium enrichment was of great importance that cast a shadow on the international and regional arena, as the great powers had to follow this file closely because of its dangerous repercussions on the Middle East in particular and the world in general. The Russian Federation has tended to go along with the Iranian side in its nuclear program, and has not tried to pressure Tehran much for fear of worsening the situation with it, especially since the American position on the Iranian nuclear file was very strict and expressed real intentions that almost led to a clash between the two parties on several occasions. However, Moscow was pushing for calm and adopting the method of dialogue and diplomacy in resolving the issue of Iran's nuclear program, which Moscow wanted to use for peaceful purposes only. Indeed, international efforts were able to reach acceptable results, after which the nuclear agreement was signed in 2015, between Iran on one side and the United States, Britain, France, Russia, China and Germany on the other. However, the election of US President Donald Trump, and his assumption of power in early 2017, was a stumbling block in the continuation of that agreement, which was greatly weakened by Washington's withdrawal from it in May 2018, and then Iran also abandoned its commitments to the agreement the following year.

Key words: The Iranian nuclear file - the Russian Federation and Iran - the United States and Iran - Hassan Rouhani - Vladimir Putin.

المقدمة

عجلت سياسة إيران من تفاقم الوضع حول برنامجها النووي، إذ أن اخفاء الحكومة الايرانية معلومات متعلقة ببرنامجها النووي عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية[١]، قوبل برفض واستنكار من المجتمع الدولي، الذي حث ايران على التعاون التام مع الوكالة الدولية من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وحفظ الأمن والسلم الدوليين، لاسيما وان الغرب ومنذ انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، كان يتوجس خيفة من نوايا الحكومة الايرانية وسياستها الخارجية، وطالما اتهمها بإثارة المشكلات الدولية والاقليمية. لذلك، فان احتمالية امتلاك ايران للأسلحة النووية دق ناقوس الخطر لدى الغرب وروسيا الاتحادية ايضاً.

وبعد مفاوضات طويلة استطاعت الجهود الدولية لاسيما المبذولة من روسيا الاتحادية التوصل إلى اتفاق نووي عام ٢٠١٥، عقد بين إيران من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين والمانيا من جهة ثانية. وبالفعل بدأ الجميع بتنفيذ التزاماتهم على وفق ذلك الاتفاق، وبات من الممكن أن تشهد علاقات طهران تطوراً ملحوظاً ليس مع روسيا الاتحادية فحسب، بل وحتى مع الولايات المتحدة والدول الغربية في ظل التعاون الدولي مع طهران بحسب ما تضمنه الاتفاق.

بيد أن وصول المرشح دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة عام ٢٠١٧، حال دون استمرار الاتفاق النووي مع طهران، اذ اخذ ترامب يضع العراقيل والمعوقات من اجل تعديل الاتفاق النووي، وبعد أن باءت جهوده بالفشل أعلن عام ٢٠١٨، انسحاب واشنطن من الاتفاق، وقرر فرض عقوبات مختلفة على إيران والدول التي تتعاون معها. في وقت كان فيه الجانب الروسي يصارع من أجل الحفاظ على الاتفاق النووي لما له من أهمية كبيرة لموسكو ليس على الصعيد الأمني وحفظ السلم الدولي فحسب، بل لأن الروس حققوا منافع اقتصادية جراءه، الأمر الذي جعلهم يرفضون سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، واتهموا ترامب بمحاولة فرض ارادته بالقوة، وتحدي الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وكسر هيبة وقرارات مجلس الأمن والمجتمع الدولي. لذلك استمرت روسيا في تقديم دعمها إلى طهران وساعدتها كثيراً في تنفيذ الاتفاق النووي، الا أن الاخيرة ضاقت ذرعاً من العقوبات الأمريكية المفروضة عليها وعلى الدول التي تتعاون معها، مما اضطرها عام ٢٠١٩، إلى عدم الوفاء بالتزاماتها المحددة في الاتفاق النووي، ولم تحول مناشدات موسكو ووساطاتها عن تراجع طهران بقرارها.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في كونه تناول موضع سياسة روسيا الاتحادية تجاه تطورات الملف النووي الإيراني في المدة (٢٠١٥ – ٢٠١٩)، اذ ساعدت السياسة الروسية تجاه سعي طهران لامتلاك برنامج نووي خاص بها، على احتواء الازمة وعدم التسبب في تطورها، الا ان وصول الجمهوريين

الى الحكم في الولايات المتحدة، ادى الى انهيار الاتفاق النووي من خلال انسحاب واشنطن منه عام ٢٠١٨، ومن ثم انسحبت طهران في العام التالي.

اشكالية البحث: حددت اشكالية البحث بمجموعة من الاسئلة الاتية:-

١-ما هو موقف روسيا من البرنامج النووي الايراني؟

٢- ما هي السياسة التي اعتمدتها روسيا تجاه ايران في ظل الاتفاق النووي؟

٣-ما هو موقف روسيا من انعكاسات وصول دونالد ترامب للرئاسة الامريكية عام ٢٠١٧، على الاتفاق النووي الايراني ؟

فرضية البحث: نصت فرضية البحث على الاجابة الاتية:-

١- انبرت روسيا الاتحادية الى مسايرة الجانب الايراني في برنامجه النووي، وتأييد إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية فقط، أي خطت روسيا الاتحادية لنفسها سياسة داعمة لبرنامج ايران النووي على وفق المبادئ والاسس التي ارادتها, وكانت تدفع باتجاه التهدئة واعتماد اسلوب الحوار والدبلوماسية في حل قضية برنامج ايران النووي خشية تأزم الموقف معها.

٢- رحبت موسكو بالاتفاق النووي مع ايران وعبرت عن موقفها الداعم له، ودعمت بقوة الاليات التي تم الاتفاق عليها، ووجدت انها تعزز السلم والامن الدوليين، كما توفر فرصة لتعزيز الثقة وإزالة الحواجز أمام التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة وايران.

٣- على الرغم من ان الموقف الامريكي من الملف النووي الايراني اتصف بالتشدد بشكل عام, الا ان وصول المرشح دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة عام ٢٠١٧، زاد من تعنت وغطرسة الجانب الامريكي، وادى بالنهاية الى انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨. في وقت كانت فيه روسيا تدين وتشجب سياسة الولايات المتحدة تجاه ايران، واصرت بشدة على استمرار تنفيذ خطة العمل من قبل جميع الأطراف، تلبيتاً لمصالح المجتمع الدولي بأسره، وواصلت موسكو تقديم مساعداتها لإيران في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

هدف البحث: يهدف البحث الى ايضاح الموقف الروسي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠١٥ – ٢٠١٩، والذي كان يدفع باتجاه التهدئة واعتماد اسلوب الحوار والدبلوماسية في حل قضية برنامج ايران النووي، ومدى اثر ذلك على تطور سير العلاقات بين البلدين، لاسيما وان موسكو ايدت حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية، على خلاف الموقف الامريكي الذي كان متشدداً.

منهجية البحث: استندت الدراسة على منهجين: الاول، المنهج التاريخي، اذ تم تتبع الاحداث التاريخية على وفق تسلسلها الزمني. اما الثاني فهو المنهج التحليلي، والذي تم اعتماده لإيضاح

الاستفهامات الواردة في إشكالية الدراسة والإجابة عليها، ومن ثم تحليل الأحداث بغية الوصول الى أدق الاستنتاجات

هيكلية البحث: تألف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث، تناول الاول الموقف الروسي من البرنامج النووي الايراني حتى عام ٢٠١٥. على حين تضمن الثاني سياسة روسيا الاتحادية تجاه ايران في ظل الاتفاق النووي (٢٠١٥ – ٢٠١٦). اما الثالث فقد درس الموقف الروسي من انعكاسات وصول دونالد ترامب للرئاسة الامريكية على الاتفاق النووي الايراني عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٩. فيما تضمنت الخاتمة اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها. وتبع كل ذلك، قائمة بالمصادر والمراجع المستخدمة في البحث، والتي شكلت وثائق وزارة الخارجية الروسية غير المنشورة جزءاً اساسياً فيها.

المبحث الأول: الموقف الروسي من البرنامج النووي الايراني حتى عام ٢٠١٥.

ادى اهتمام ايران بالطاقة النووية الى عقد اتفاق مع الولايات المتحدة عام ١٩٥٧، حصلت بموجبه ايران على اول مفاعل للأبحاث في جامعة طهران عام ١٩٦٧. وفي العام التالي وقعت ايران معاهدة الحظر من الانتشار النووي، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠[٢]. ولم يكن هناك أي تعاون بين ايران وروسيا في مجال الطاقة النووية حتى عام ١٩٩٢، حين وقعت الدولتان اتفاقيتان: الأولى، تضمنت التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والثانية تعلقت ببناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية. وفي كانون الثاني ١٩٩٤، وقعت إيران عقداً مع روسيا بقيمة (٨٠٠) مليون دولار، لبناء مفاعل بوشهر النووي الواقع جنوب إيران بطاقة تبلغ (١٠٠٠) ميغاوات بعد أن تنصّلت شركة سيمينز الألمانية من إكماله بضغط من الولايات المتحدة[٣].

لم يثر برنامج ايران النووي حفيظة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى ان اعلنت احدى الجماعات الايرانية المعارضة، المتمثلة بالمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في ١٥ اب ٢٠٠٢، ان ايران انشأت منشأتين نوويتين بشكل سري في ناتانز وأراك[٤]. الا ان الحكومة الايرانية اكدت أنها لا تخفي شيء عن الوكالة الدولية، وان برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار المعاهدات والمواثيق الدولية، وهي تسعى للاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية. لذا سمحت السلطات الإيرانية لمفتشي الوكالة الدولية بزيارة تلك المنشآت في شباط ٢٠٠٣. وبعد ان عثر المفتشون في موقع ناتانز على اجهزة مخبأة للطرد المركزي[٥]، خلصت الوكالة الدولية في حزيران ٢٠٠٣، إلى أن إيران لم تفِ بالتزامها بالإبلاغ عن المواد النووية واستخدامها، والمرافق التي تخزن بها، ومعالجتها[٦].

زادت الامور سوءً على اثر توصل الوكالة الدولية الى ان ايران تقوم بتخصيب اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة بذلك، عندما اكتشف مفتشو الوكالة آثار مشعة في عينات مأخوذة من البيئة في إيران في آب ٢٠٠٣. وبالرغم من ان الحكومة الإيرانية نفت بشدة تلك الاتهامات، وأكدت أنها لم تجرِ اي

أنشطة لتخصيب اليورانيوم، وبررت وجود تلك الآثار بأنها كانت عالقة بأجزاء من آلات ومعدات خاصة بالطرد المركزي المستوردة من الخارج. الا ان الوكالة الدولية والعديد من القوى الدولية المعنية، طالبت إيران بالتوقيع على البروتوكول الاضافي الذي يتيح لمفتشي الوكالة القيام بعمليات تفتيش مفاجئة واقتحاميه للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها، بوصف ذلك مسألة محورية للتأكد من صحة البيانات التي تقدمها إيران للوكالة[٧].

اقترن برنامج ايران النووي بزيادة حدة التوترات في الشرق الاوسط، على اثر الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الامر الذي عمق من مخاوف الاوربيين الذين لم يستبعدوا امكانية خوض الولايات المتحدة حرب اخرى ضد ايران، مما سيزيد من زعزعة الاستقرار في جوار الاتحاد الاوربي[٨] European Union [٩]. لذا حاولت دول الترويكا[١٠] الاوربية المتمثلة بفرنسا وبريطانيا والمانيا، حل قضية الملف النووي الايراني بتدخل مباشر منها، وتوصلت لعقد اتفاق مع ايران في تشرين الاول ٢٠٠٣، تعهدت بموجبه الاخيرة بتنفيذ البروتوكول الإضافي وتسوية جميع القضايا العالقة مع الوكالة الدولية. بالمقابل، اعترفت الدول الاوربية الثلاثة بحق إيران في التمتع بالاستخدام السلمي للطاقة النووية على وفق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من الانجاز الذي حققته الترويكا الاوربية مع ايران، الا ان ذلك لم يسر باقي الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي التي شعرت بانها مهمشة داخل الاتحاد وطالبت باشراك الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا (Javier Solana)، في المفاوضات القادمة مع ايران، الامر الذي وافقت عليه فرنسا وبريطانيا والمانيا[١١].

خاض فريق التفاوض الاوربي مفاوضات اخرى مع ايران انتهت بالتوقيع على اتفاقية باريس في تشرين الثاني ٢٠٠٤، والتي فرض على إيران بموجبها إيقاف تام وشامل لكافة أنشطة برنامجها النووي طيلة مدة المفاوضات، مقابل تعهد الدول الاوربية بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، إلى جانب تجنب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربي[١٢]. الا ان فوز المرشح المحافظ محمود أحمدي نجاد[١٣] بالانتخابات الرئاسية في ايران عام ٢٠٠٥، جعل من الحوار بين الاتحاد الأوروبي وإيران أكثر صعوبة. ففي ذلك العام قدم الاتحاد الأوروبي عرضاً لطهران تضمن وقف الاخيرة أنشطة إنتاج الوقود لمدة ١٠ سنوات، واستخدام الواردات المضمونة من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وإعادة الوقود النووي المستهلك إلى الدول الموردة. ولم يكن هذا العرض جذاباً بما فيه الكفاية بالنسبة للإيرانيين، الذين اعلنوا استئناف تخصيب اليورانيوم، وألغوا تعليق أنشطة البحث والتطوير النووي، وأوقفوا تنفيذ البروتوكول الإضافي[١٤]. لذلك أصدر فريق التفاوض الاوربي بياناً في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٦، انتقد فيه تعنت الجانب الايراني، وبين ان المفاوضات وصلت

إلى طريق مسدود، وان الوقت قد حان لإشراك مجلس الأمن الدولي من اجل تعزيز سلطة قرارات الوكالة الدولية[١٥]. ومن جانبها اصدرت الوكالة الدولية في ٤ شباط ٢٠٠٦ قرارها المرقم (GOV / ٢٠٠٦/١٤)، والذي تضمن مطالبة ايران بتعليق كافة أنشطتها المتعلقة بالتخصيب، وإعادة النظر في بناء مفاعل أراك للمياه الثقيلة، والتصديق على البروتوكول الإضافي، والتعاون الكامل مع تحقيقات الوكالة الدولية، فضلاً عن احالة الملف النووي الايراني إلى مجلس الأمن الدولي[١٦].

لم يتأخر مجلس الأمن الدولي كثيراً في اتخاذ اجراءات بشأن الملف النووي الايراني، اذ اصدر بياناً في ٢٩ اذار ٢٠٠٦، حث فيه ايران على الامتثال لشروط الوكالة قبل نهاية نيسان من العام نفسه، الا ان ايران رفضت الاذعان لمطالب مجلس الامن[١٧]. وعلى اثر انضمام الصين وروسيا والولايات المتحدة الى فريق التفاوض الاوربي في حزيران عام ٢٠٠٦، بات يطلق على الدول التي تولت المفاوضات مع ايران حول برنامجها النووي بمجموعة (P5 + 1)[١٨]. في اشارة الى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، فضلاً عن المانيا.

من الطبيعي ان يكون لمجلس الامن موقف حيال رفض طهران الامتثال لمطالبه، اذ اتخذ المجلس جملة من القرارات ضدها، بدءاً بالقرار المرقم (١٦٩٦) الصادر في ٣١ تموز ٢٠٠٦، الذي هدد بفرض عقوبات على إيران إذا لم تمتثل لقرار مجلس محافظي الوكالة الصادر في ٤ شباط ٢٠٠٦، تبعته القرار (١٧٣٧) في ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٦، والقرار (١٧٤٧) في ٢٤ آذار ٢٠٠٧، والقرار (١٨٠٣) في ٣ آذار ٢٠٠٨. وقد احتوت تلك القرارات على فرض عقوبات تدريجية على إيران، شملت حظر بيعها معدات وتجهيزات محددة ممكن أن تدخل أو يستفاد منها في برامجها النووية والصاروخية، كما تضمنت حظر تقديم المساعدات الفنية والمادية وعدم الاستثمار في كل ما له علاقة بالبرامج النووية والصاروخية لإيران، وقيود طوعية في منع عبور شخصيات عاملة في أنشطة البرنامجين المشار إليهما أنفاً، وكذلك حظر شراء الأسلحة من إيران، وقيود طوعية لمنع تصدير الأسلحة الثقيلة إليها، فضلا عن تجميد الارصدة المالية لثلاثة عشر كياناً إيرانياً مرتبطاً بالأنشطة النووية الإيرانية[١٩]. وبذلك فقط سادءت الامور كثيراً بين ايران والمجتمع الدولي، واصبح الوضع ينذر بخطر كبير.

وعلى الرغم من ان روسيا الاتحادية لم تبدِ اعتراضها على قرارات مجلس الامن الدولي انفة الذكر، الا انها لم تخفِ امتعاضها من شدة العقوبات التي فرضت على ايران، ففي تموز ٢٠٠٩، اعلن الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف[٢٠] Dmitry Medvedev، أن البرنامج النووي الإيراني لا يشكل قلقاً للمجتمع الدولي مقارنة ببرنامج كوريا الشمالية، واكد أن إيران لا تزال على تواصل مع المجتمع الدولي وبشكل مستمر لتبرر سلمية برنامجها النووي، بعكس ما قامت به حكومة كوريا

الشمالية عندما قاطعت جميع اتصالاتها مع المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه أكد وزير الطاقة الروسي سيرغي شماتكو Sergey Shmatko، بأنه من الأفضل ان تعزز روسيا تعاونها مع إيران وبخاصة في مجال بناء مفاعلات الطاقة النووية في ظل سلمية برنامج ايران النووي، وأن ذلك يوفر لروسيا سوقاً مربحة ومكسباً مادياً كبيراً[٢١].

ان عدم انصياع طهران لقرارات مجلس الامن، دفع المجلس الى تبنى القرار المرقم (١٩٢٩) في ٩ حزيران ٢٠١٠، الذي فرض عقوبات اوسع ضد إيران، تضمنت إجراءات مشددة تتعلق بأنشطة ايران النووية وصواريخها الباليستية، وفرض حظراً على تصدير الأسلحة وانظمتها الرئيسة إلى إيران، كما منع الشركات من التعامل مع ايران في مجال صناعة الطاقة، وإجراء معاملات مالية مع البنوك الإيرانية، وشدد العقوبات على قطاع الشحن الإيراني، ووسع قائمة الأفراد والكيانات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني[٢٢].

وعلى الرغم من موافقة روسيا على قرار مجلس الأمن الدولي انف الذكر، الا ان الموقف الروسي من قضية الملف النووي الإيراني كانت تتلخص في تأييد حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية فقط، ورفض امتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري[٢٣]. لذا واصلت روسيا اكمال بناء محطة بوشهر النووية في إيران، بصورة منفصلة عن تطورات الأزمة النووية الإيرانية مع الغرب، ودشنت روسيا أول محطة كهروذرية في بوشهر بتاريخ ٢١ اب ٢٠١٠[٢٤]. وتم افتتاح هذه المحطة رسمياً في أيلول ٢٠١١[٢٥].

وبعد ان فشلت محادثات عدة عقدت بين مجموعة (p5+1) وإيران، خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، تمكن الجهود الدبلوماسية لسلطان عمان قابوس بن سعيد آل سعيد في اذار ٢٠١٣، من استضافة اجتماع سري لمدة ثلاثة أيام في مسقط، جمع بين وفد امريكي برئاسة نائب وزير الخارجية الامريكية وليام بيرنز William J. Burns، مع وفد ايراني برئاسة نائب وزير الخارجية الايرانية علي أصغر خاجي. واستمرت تلك المفاوضات تدار بسرية تامة بين الجانبين، اذ تم عقد حوالي تسعة أو عشرة محادثات ثنائية بين واشنطن وطهران في المدة الممتدة من اذار حتى تشرين الثاني ٢٠١٣[٢٦]، لم يعلم بتفاصيلها حتى شركاء الولايات المتحدة، وخلال تلك اللقاءات تم التوصل إلى تفاهم مشترك أدى إلى قبول واشنطن بقدرة التخصيب الإيرانية[٢٧]، الامر الذي نتج عنه عقد اتفاق جنيف او خطة العمل في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣، بين مجموعة (p5+1) وايران بشكل مرحلي ولمدة ستة اشهر، واكد الاتفاق على استمرار المفاوضات بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي وشامل، وقد تمثلت بنود ذلك الاتفاق بالاتي[٢٨]:

اولاً: ايقاف ايران التقدم في برنامجها النووي، من خلال قبولها بإجراءات عدة متداخلة ومترابطة في مقدمتها:

١. وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى ٥%، ومن ثم تفكيك التقنية اللازمة للتخصيب فوق هذا المستوى.

٢. التخلص من المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠%.

٣. التعهد بإيقاف العمل في مفاعل اراك بصورة مؤقتة، وعدم إنتاج الماء الثقيل والبلوتونيوم هناك.

٤. تجميد ٨٠٠ جهاز لم تغذى باليورانيوم بعد، وعدم نصب اجهزة اخرى.

ثانياً: تحقيق الشفافية والرصد، وذلك بقيام إيران بعدة خطوات متلازمة منها:

١. توفير الوصول اليومي لمفتشي الوكالة الدولية إلى ناتانز وفوردو، وضمان مراقبة شاملة.

٢. توفير وصول الوكالة الدولية إلى مرافق تجميع وتخزين أجهزة الطرد المركزي ومناجم اليورانيوم والمطاحن، وبصورة يومية ومفاجئة.

٣. توفير المعلومات حول تصميم مفاعل أراك.

٤. المصادقة على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي وتنفيذه، مع بيان دور كل المؤسسات المتعلق عملها بالبرنامج النووي.

ثالثاً: الرفع الجزئي للعقوبات الدولية عن ايران، وذلك من خلال:

١. السماح لإيران باسترداد قرابة سبعة مليارات دولار من أموالها المحتجزة في الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية والأسيوية.

٢. تخفيف القيود المفروضة على تصدير النفط الإيراني.

٣. بقاء هيكل العقوبات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية في حقلي إنتاج النفط والغاز والنشاطات المالية الإيرانية عبر العالم على حاله.

٤. رفع القيود عن صناعة السيارات الايرانية، وقطع غيار أسطول النقل الجوي المدني والخدمات التي تحتاجها الناقلات الإيرانية في الخارج.

٥. عدم فرض عقوبات إضافية أو اللجوء إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات إضافية ضد إيران.

٦. مضاعفة تراخيص التحويلات الإيرانية لأغراض استيراد الغذاء والأدوية.

٧. تمكين الطلاب الإيرانيين، خصوصاً في الجامعات الأمريكية من الحصول على منح دراسية من ودائع إيران المجمدة.

دخلت خطة العمل حيز التنفيذ في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٤، وبين شهري شباط ونيسان اجتمعت مجموعة (p5+1) وايران في فيينا للتفاوض على الاتفاق الشامل. كما تم إجراء جولات إضافية من المحادثات في فيينا في حزيران وتموز، وتم الاتفاق على تمديد المحادثات حتى ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤[٢٩]. وما ان انتهت مباحثات فيينا في ذلك اليوم حتى صدر بيان مشترك عن الممثل السامي للاتحاد الاوربي للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية كاثرين أشتون Catherine

Ashton، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف[٣٠]، اشار الى تمديد إجراءات خطة العمل للسماح بمزيد من المفاوضات حتى ٣٠ حزيران القادم. وأعرب البيان عن التزام الطرفين باستكمال المفاوضات حول الاتفاقية الشاملة في أقصر وقت ممكن، وان الطرفان سيواصلان تنفيذ جميع التزاماتهما الموضحة في خطة العمل بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب[٣١]. وقد استمر عقد الاجتماعات والمفاوضات بين مجموعة (p5+1) وايران خلال الاشهر التالية، اذ استضافة جنيف اجتماعات الطرفين التي جرت في كانون الثاني ٢٠١٥[٣٢].

خطت روسيا الاتحادية لنفسها سياسة داعمة لبرنامج ايران النووي على وفق المبادئ والاسس التي ارادتها موسكو، اذ اعرب وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف[٣٣] Sergey Lavrov، عند لقاءه مع المدير العام للوكالة الدولية يوكيا أمانو Yukiya Amano، على هامش مؤتمر ميونيخ للسياسة الأمنية في ٧ شباط ٢٠١٥، عن تقديره البالغ لمهنية الوكالة في التحقق من وفاء إيران بالتزاماتها في المجال النووي بموجب خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة الدول الست في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣. وشدد لافروف أيضاً على اهمية ان تودي الوكالة دوراً رئيساً في تنفيذ أنشطة التحقق في إطار اتفاق مستقبلي محتمل بشأن تسوية نهائية وشاملة للوضع حول البرنامج النووي الايراني من أجل الحفاظ على الأداء المستقر للوكالة الدولية، مشيراً الى انه من المهم أن تستند أعمال التحقق هذه إلى الممارسات المعترف بها عموماً لتطبيق ضمانات الوكالة[٣٤]. يبدو ان لا فروف كان يخشى من تعرض الوكالة الى الضغط من الولايات المتحدة، مما يؤدي الى اعتماد الوكالة اجراءات مشددة تجاه ايران.

من جانب اخر حاولت روسيا تكثيف اتصالاتها مع ايران من اجل ازالة العقبات امام الاتفاق النووي مع الاخيرة، ففي ٢٩ اذار ٢٠١٥، التقى لافروف مع ظريف في لوزان، وأجرى الجانبان مناقشة لوضع المفاوضات حول تسوية شاملة لبرنامج ايران النووي. وأولي اهتمام خاص للبحث عن حلول ممكنة للجوانب الإشكالية المتبقية التي تعرقل التوصل إلى حلول تفاوضية متفق عليها. وجرى تبادل مهتم لوجهات النظر حول الخطوات الأخرى الممكنة من أجل القضاء على الخلافات القائمة لتحقيق نتيجة مقبولة للطرفين في أقرب وقت ممكن[٣٥].

وفي اليوم نفسه عقدت مجموعة (p5+1) وايران اجتماعاً في لوزان، جرت فيه مناقشة مكثفة للبرنامج النووي الإيراني. اذ بحث الطرفان بالتفصيل الخيارات الممكنة لحل القضايا المتبقية. وفي اليوم نفسه ذكر لافروف أن المشكلات المتبقية بين الجانبين شارفت على النهاية. وان الفضل في ذلك يرجع الى اعتماد مبادئ التدرج والمعاملة بالمثل التي طرحها الجانب الروسي، والتي شكلت أساس الحوار، فضلاً عن عدد من الأفكار والمقترحات السياسية والفنية الروسية التي تم أخذها في

الاعتبار خلال المفاوضات. كما دعا لافروف إلى مواصلة العمل التفاوضي المكثف على المستوى السياسي ومستوى الخبراء من أجل التوصل إلى تسوية نهائية[٣٦].

استمر عقد الاجتماعات والمفاوضات بين مجموعة (p5+1) وايران، اذ استضافت لوزان الاجتماعات التي عقدت بين الجانبين، والتي وتكللت بإصدار المسؤولة عن الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني Federica Mogherini، ووزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف، بياناً مشتركاً في ٢ نيسان ٢٠١٥، اوضحا فيه بانه تم التوصل إلى حلول بشأن المعايير الرئيسة لخطة العمل الشاملة المشتركة، واهم ما جاء فيه[٣٧]:

١. السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم مع تحديد مستوى التخصيب وحجم المخزون منه.
٢. لن يكون هناك منشأة تخصيب أخرى غير ناتانز.
٣. تحويل موقع فوردو من موقع للتخصيب إلى مركز للفيزياء والتكنولوجيا النووية.
٤. اعتماد مشروع دولي مشترك في ايران من اجل إعادة تصميم وبناء مفاعل حديث لأبحاث المياه الثقيلة في أراك، الذي لن ينتج البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة، ولن يكون هناك إعادة معالجة وسيتم تصدير الوقود المستهلك.
٥. ايقاف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تنفيذ جميع العقوبات الاقتصادية والمالية ضد ايران والمتعلقة بملفها النووي، بالتزامن مع تنفيذ إيران لالتزاماتها النووية الرئيسة، وتحقق الوكالة الدولية من ذلك.
٦. اصدار مجلس الأمن قراراً جديداً يلغي بموجبه جميع القرارات السابقة المتعلقة بالبرنامج النووي الايراني، ويتضمن بعض التدابير التقييدية لفترة زمنية متفق عليها بشكل متبادل.
٧. مواصلة الجهود من اجل كتابة النص النهائي للاتفاقية خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، والزام الجميع بإكمال ذلك بحلول ٣٠ حزيران ٢٠١٥.

عبر لافروف عن تطلعات روسيا وايران بخصوص التعاون النووي بينهما في مقابلة اجرتها معه وكالة الانباء الدولية "**روسيا سيغودنيا**" في ٦ نيسان ٢٠١٥، اذ اشار لافروف الى ان ايران ستحصل على كميات مضمونة من الكهرباء، بغض النظر عما يحدث لاحتياطاتها من النفط والغاز. وهي تتطلع إلى الأمام ولا تريد تبديد ثرواتها الطبيعية، وان روسيا مستعدة لمساعدتها على ذلك. وبين ان مؤسسة روساتوم (Rosatom) للطاقة النووية، وقعت عقوداً مربحة مع إيران، وان رفع العقوبات الاقتصادية والمالية عن الاخيرة سيسمح لها بدفع كامل المبلغ للشركة، مما يعود بالفائدة على الميزانية الروسية. كما اوضح لافروف اهمية التمييز بين ما اتفقت عليه روسيا وإيران فيما يتعلق بالبرامج النووية السلمية، مع ما يجري الاتفاق عليه ضمن اطار مجلس الامن الدولي،

وان الوحدة الأولى لمحطة بوشهر للطاقة النووية، والوحدات الأخرى التي سيتم بناؤها هناك أو محطات الطاقة النووية التي سيتم بناؤها في أماكن أخرى في إيران، والتي تم توقيع اتفاقياتها وعقودها، لا تخضع لقيود مجلس الأمن الدولي، ولا لقيود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أحادية الجانب. وان مفاوضات مجموعة (p5+1) وايران تجاوزت التعاون الثنائي الروسي – الإيراني في المشاريع النووية المدنية بشكل موثوق به خارج إطار أي قيود، سواء كانت دولية مشروعة أو أحادية الجانب غير شرعية. وبين ان كل مشاريع بناء محطات الطاقة النووية يجب ان تكون تحت إشراف الوكالة الدولية وهو ما ينطبق على إيران[٣٨].

وفي ١٣ نيسان ٢٠١٥، اعلن لافروف بان الرئيس فلاديمير بوتين[٣٩] Vladimir Putin، اصدر قراراً اقتضى رفع الحظر عن بيع أنظمة صواريخ (إس –٣٠٠) لإيران. واوضح ان اتخاذ قرار تجميد العقد الذي تم توقيعه بالفعل ودخل حيز التنفيذ في ايلول ٢٠١٠، كان يراد منه دعم الجهود الموحدة للوسطاء الدوليين ولتعزيز عملية المفاوضات إلى أقصى حد بشأن تسوية الوضع حول برنامج إيران النووي. وان اتخاذه تم بشكل طوعي تماماً، لان قرار مجلس الأمن رقم (١٩٢٩) لعام ٢٠١٠، وكذلك قرارات الامم المتحدة الاخرى ، لم تفرض أي قيود على شحنات أسلحة الدفاع الجوي إلى إيران. كما بين لافروف ان نظام (إس –٣٠٠)، هو سلاح دفاعي بالكامل، وغير مهيأ للعدوان ولن يعرض للخطر أمن أي دولة في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل. ومن المنطقي عدم التغاضي عن الجوانب التجارية وسمعت روسيا نتيجة لتجميد العقد، لان بلاده خسرت مبالغ كبيرة من المال جراء ذلك، وليس هناك أي مبررات لمواصلة هذه السياسة، بالنظر إلى التقدم المحرز في المحادثات بشأن تسوية برنامج إيران النووي، والطابع الشرعي المطلق للصفقة المقبلة[٤٠].

وفي رده على سؤال من الصحيفة الروسية (أرجومنتي إي فاكتي) Argumenty i Fakty، في ٢٢ نيسان ٢٠١٥، بخصوص دوافع روسيا للمساعدة في رفع العقوبات ضد إيران إذا كان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار سعر النفط ومن ثم الإضرار بروسيا؟، اجاب لافروف بان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اهتزت مؤخراً بسلسلة من الاحداث، بما في ذلك تصاعد التطرف والإرهاب وزيادة الخلافات العرقية والدينية. وان التدهور المستمر هناك سيكون له تأثير سلبي للغاية على الاستقرار الدولي ومصالح دول عدة، بما في ذلك روسيا، التي تعمل باستمرار من أجل التسوية السياسية للنزاعات، وحل المشكلات الإقليمية وانجاح الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق هذه الغاية. وعلى وجه الخصوص، مساهمة الدبلوماسيون الروس بشكل كبير في الاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه في لوزان. وأن المضي قدماً نحو الرفع المبكر للعقوبات ضد إيران، وقيود مجلس الأمن الدولي، وجميع القيود الأخرى أحادية الجانب، سيكون متوافق تماماً مع مصالح روسيا الوطنية. وان طهران هي شريك قديم لموسكو والعلاقات بينهما تقوم على تقاليد الصداقة وحسن

الجوار. وعبر لافروف عن ثقته من أن تخفيف التوترات مع إيران سيعزز العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية ومن ثم ستستفيد روسيا بشكل كبير. كما سيؤدي الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تطبيع الوضع في دول المنطقة وإزالة العقبات أمام إحياء التبادلات الاقتصادية الخارجية واسعة النطاق، مما سيساعد على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة بين روسيا ودول المنطقة. علاوة على ذلك، اوضح لافروف ان بلاده تعارض دوماً استخدام الضغط في العلاقات الدولية وتقييد الحقوق المشروعة للدول لأسباب تتعلق "**بالأنانية**". وان هذه سياسة قصيرة النظر وعادة ما تأتي بنتائج عكسية على صانعيها. وأن البحث عن توازن معقول للمصالح والجهود التعاونية لحل القضايا المشتركة يتماشى مع حقائق العالم الحديث المترابط. وان هذا النهج يجب أن يتم تطبيقه أيضاً في مجال الطاقة. كما ذكر لافروف بأنه لا توجد قيود من مجلس الأمن الدولي على تصدير النفط والغاز الإيراني[٤١].

وعقب نهاية الاجتماع الذي جمع بين لافروف وظريف ووزير الخارجية الصيني وانغ يي Wang Yi، في موسكو في ٤ حزيران ٢٠١٥، اعلن لافروف في مؤتمر صحفي مشترك مع الوزيرين، بأن الالتزام الصارم بالاتفاقيات الأساسية التي تم التوصل إليها خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الست وإيران في لوزان هو مفتاح النجاح لحل الوضح المتعلق ببرنامج ايران النووي. كما بين ان الاستعدادات جارية لتسليم صواريخ (إس –٣٠٠) الى ايران قريباً[٤٢].

واصلت روسيا جهودها الدافعة باتجاه ايجاد حلول ناجعة للبرنامج النووي الايراني، اذ التقى لافروف مع المدير العام للوكالة الدولية يوكيا أمانو في ١٨ حزيران ٢٠١٥، وتضمنت المحادثات بينهما تبادلاً مفصلاً للآراء حول القضايا الدولية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، وضمانات الوكالة الدولية والأمن النووي. وتم التركيز بشكل خاص على عملية التفاوض بشأن برنامج إيران النووي، في ضوء دور التحقق الرئيس للوكالة الدولية كجزء من الاتفاق الشامل المستقبلي. وفي اليوم نفسه اعلنت وزارة الخارجية الروسية، بان روسيا تؤكد مجدداً على انها تعد الوكالة الدولية منظمة فريدة تهدف إلى تسهيل التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وإن الامتثال الصارم لها هو سبب عملها الفعال[٤٣]. وفي السياق ذاته، التقى لافروف بظريف في موسكو في ٣٠ حزيران ٢٠١٥. وناقش الجانبان المفاوضات "**الجارية**" للتسوية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني، وتبادلا الآراء بشأن الخطوات الأخرى الممكنة لإزالة العوائق المتبقية امام التوصل إلى اتفاق نهائي مقبول للطرفين[٤٤].

وعقب جولة اخرى من المباحثات بين مجموعة (p5+1) وايران في ٧ تموز ٢٠١٥، اعلن لافروف لوسائل الإعلام في مؤتمر صحفي بانه انتهت جولة أخرى من المحادثات الوزارية حول برنامج إيران النووي. ومن الملاحظ ان هناك تقدماً كبيراً وتم تحديد ثمانية إلى تسعة قضايا يجب

الانتهاء منها. وان كل شيء يجري بشكل صحيح، وقاربت الامور على نهايتها بما يرضي جميع الاطراف. واكد على ان الجميع يرغب بان تكون مخرجات هذه المباحثات عبر اتفاقية تعزز نظام عدم الانتشار وتطبع العلاقات مع إيران. وبخصوص رفع العقوبات على الاخيرة، اوضح لافروف بانه هناك تفاهم على أنه سيتم رفع الجزء الأكبر منها، ولكن بالتأكيد لن يتم في اليوم الأول من عقد الاتفاق، وسيكون هناك سلسلة من الخطوات، مؤكداً انه تم وضع الخطوط العريضة لهذه الخطوات، ولم يتبقَ منها سوى مشكلة رئيسة واحدة تتعلق بقضية حظر الأسلحة[٤٥]. مما كان يعني ان ايران باتت قريبة جداً من الاندماج مع المجتمع الدولي، وان الجهود الدبلوماسية كانت تسير بالاتجاه الصحيح وحققت النتائج المرجوة منها.

المبحث الثاني: سياسة روسيا الاتحادية تجاه ايران في ظل الاتفاق النووي (٢٠١٥ – ٢٠١٦).

تكللت المفاوضات بين مجموعة (p5+1) وايران، بالنجاح بعد التوصل في فيينا في ١٤ تموز ٢٠١٥، الى خطة عمل شاملة ومشتركة[٤٦](The Joint Comprehensive Plan of Action), والتي نصت بشكل عام على رفع العقوبات الدولية عن ايران مقابل تخليها عن الجانب العسكري في برنامجها النووي, وقد تكون الاتفاق من (٣٧) مادة قانونية بينت البنود الاساسية للاتفاق، فضلاً عن خمسة ملاحق تقنية[٤٧]. ففي مجال التخصيب وافقت إيران على تخفيض حوالي ثلثي أجهزة الطرد المركزي لديها، اي تقليل الاجهزة من ما يقارب (١٩) ألف جهاز مركب إلى (٦١٠٤) جهاز، تكون جميعها في موقع ناتانز، ويحق لإيران استخدام (٥٠٦٠) جهازاً منها في تخصيب اليورانيوم لمدة عشر سنوات، على ان تكون جميع تلك الاجهزة من نوع (IR– 1S) الجيل الأول. كما وافقت إيران على عدم بناء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة ١٥ عاماً، وعدم تخصيب او امتلاك اليورانيوم المخصب بنسبة تزيد عن ٣.٦٧% لمدة ١٥ سنة على الأقل، وخفض مخزونها "**الحالي**" من حوالي (١٠) آلاف كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى (٣٠٠) كيلوغرام. ووضع جميع أجهزة الطرد المركزي الفائضة في التخزين تحت مراقبة الوكالة الدولية، ولا يمكن استخدامها سوى كبديل لتشغيل أجهزة الطرد المركزي ومعداتها[٤٨].

وفيما يخص العقوبات المفروضة على ايران، فقد اكدت الاتفاقية على انهاء كل القرارات والعقوبات المفروضة على ايران، من قبل مجلس الأمن والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة، بمجرد المصادقة على خطة العمل. وفي حال حدوث خلاف بين الطرفين على احد بنود الاتفاق ولم يتم التوصل فيه الى تسوية مرضية، فيحق للمعترض تعليق التزامه الكلي أو الجزئي في الاتفاقية او اخطار مجلس الأمن بذلك. اما فيما يخص الملاحق التي تكونت منها خطة العمل فقد بين الملحق الأول الامور المتعلقة بالإجراءات, والثاني اوضح الالتزامات المتعلقة بإنهاء العقوبات, والثالث بين

التعاون النووي المدني, والرابع اهتم في توضيح عمل اللجنة المشتركة المشكلة من الطرفين والتي اسند اليها المهام المذكورة في الاتفاقية، اما الخامس فكان متعلقاً في خطة التنفيذ(٤٩).

سرعان ما رحبت الحكومة الروسية بالاتفاق النووي، اذ اصدرت وزارة الخارجية الروسية في اليوم نفسه بياناً، اشارت فيه الى ان الاتفاق هو نتيجة عمل دبلوماسي متكامل استمر لأكثر من عقد من الزمان. واستغرقت المحادثات لوضع خطة العمل قرابة عامين. وفي النهاية، ساد الحل السياسي والدبلوماسي، وهو ما كانت روسيا تدعو إليه دائماً، لان هذا النهج ليس له بديل عندما يتعلق الأمر بتسوية القضايا الدولية. كما اوضح البيان ان الاتفاق الذي تم التوصل إليه يستند إلى النهج الذي أوضحه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والذي يعترف بحق إيران غير المشروط في تنفيذ برنامج نووي سلمي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، على ان يكون خاضعاً للرقابة الدولية، وتوضيح القضايا العالقة مع الوكالة الدولية ورفع العقوبات المفروضة على إيران. وان روسيا ملتزمة بمواصلة الجهود المكثفة لضمان تنفيذ الاتفاقية بطريقة مستدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ بعض المشاريع الثنائية مع إيران. وبعد ان دعا البيان جميع المشاركين في خطة العمل إلى تنفيذ التزاماتهم بحسن نية، اشار الى ان روسيا تعتقد اعتقاداً راسخاً أن التسوية التفاوضية ستعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وسيكون لها تأثير إيجابي على الأمن والاستقرار في جميع انحاء العالم، بما في ذلك منطقة الخليج العربي. ومن المتوقع أيضاً أن تخلق الصفقة آفاقاً جديدة للتطور التدريجي للعلاقات الروسية – الإيرانية على أساس المنفعة المتبادلة طويلة الأمد، وبالخصوص تنفيذ المشاريع المشتركة الكبرى(٥٠). ومما لا شك فيه ان توجهات روسيا واعتقاداتها كانت مشروعة ومنطقية جداً، لان ازالة التوترات التي كانت قائمة ومنذ امد بعيد بين ايران والغرب سيسهم في امن واستقرار المنطقة، ومن ثم الارتقاء بالعلاقات بين موسكو وطهران على صعد مختلفة.

كذلك اعلن لافروف في اليوم نفسه، عن نهاية سنوات من المفاوضات سعياً إلى تسوية نهائية للمسألة النووية الإيرانية، والتي تمت عبر خطة العمل، التي تقوم على النهج التدريجي ومبدأ المعاملة بالمثل الذي حدده الرئيس بوتين منذ مدة. كما اشار لافروف الى ان جميع فرق التفاوض في مجموعة (p5+1) وإيران والاتحاد الأوروبي تستحق الثناء على أدائها، ولا سيما الخبراء الذين توصلوا إلى الصياغة الصحيحة لحل المشكلات الفنية والسياسية المعقدة للغاية. فيما أعرب لافروف عن شكره للحكومتين النمساوية والسويسرية لتوفير الظروف المثلى لمفاوضات ناجحة، وشكر ايضاً الحكومة الكازاخستانية لاستضافتها جولات عدة من المحادثات(٥١).

واثناء الاتصال الهاتفي الذي اجراه لافروف مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki–moon، في ١٧ تموز ٢٠١٥، جرى الحديث عن الانتهاء بنجاح من تنسيق خطة العمل.

وأشار الجانبان إلى الأهمية الرئيسة للاتفاق الذي تم التوصل إليه، لتعزيز نظام منع الانتشار النووي وتأثيره الإيجابي على الأمن والاستقرار في العالم بأسره[٥٢].

من جانبه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في ٢٠ من الشهر نفسه، القرار المرقم (٢٢٣١)، الذي أيد فيه خطة العمل. وأكد على أن إبرام الاتفاقية يشكل منعطفاً رئيساً في المسألة النووية الإيرانية. وأن التنفيذ التام للخطة سيُسهم في بناء الثقة للطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، وشدد على أن خطة العمل تفضي إلى تشجيع وتيسير إقامة علاقات وأواصر تعاون طبيعية مع إيران في المجالين الاقتصادي والتجاري. كما اشار القرار الى إنهاء العمل بأحكام قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن البرنامج النووي الإيراني، بمجرد اعلان الوكالة الدولية، ان ايران نفذت كل الشروط المطلوبة منها على وفق خطة العمل[٥٣].

عبرت روسيا مرة اخرى عن موقفها الداعم للبرنامج النووي الايراني، اثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده لافروف مع ظريف في موسكو بتاريخ ١٧ اب ٢٠١٥، اذ اوضح لافروف ان بلاده تدعم بقوة الاليات التي تم الاتفاق عليها بشأن البرنامج النووي الإيراني. وهي راضية عن خطة العمل، وتأمل أن تدخل هذه الخطة حيز التنفيذ في الأسابيع المقبلة، على وفق قرار مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن. وبين أن الخطة لا تمهد فقط الطريق لحل مرضٍ للقضية النووية الإيرانية فحسب، بل انها توفر أيضاً فرصة لتعزيز الثقة وإزالة الحواجز أمام التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة وايران، وتمكن الاخيرة من المشاركة في الشؤون الإقليمية[٥٤].

وعلى هامش الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة اجتمع في نيويورك في ٢٨ ايلول ٢٠١٥، سيرجي لافروف مع وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا والصين وفرنسا والولايات المتحدة وإيران، فضلاً عن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني. وقد أكدت جميع الأطراف عزمها على اتباع نص وروح خطة العمل، والوفاء بالتزاماتها بصرامة. وان الهدف الرئيس هو رؤية كل الأطراف تبدأ في تنفيذ الاتفاقية فعلياً والحفاظ على تقدم مستقر فيها. ومن جانبه أكد لافروف أن روسيا ستبذل قصارى جهدها وستفعل كل ما في وسعها فيما يتعلق بهذا الاتفاق[٥٥].

دخلت خطة العمل حيز التنفيذ في ١٨ تشرين الاول ٢٠١٥، وبدأت إيران بتنفيذ التزاماتها النووية[٥٦]. وفي اليوم نفسه، عبرت وزارة الخارجية الروسية عن ارتياحها لبدء العمل بالخطة، وللتقدم المحرز في العلاقات بين إيران والوكالة الدولية. واوضحت الوزارة ان روسيا تعتزم مواصلة سياستها الداعمة لشروط ومتطلبات خطة العمل، وتأمل أن يتصرف جميع الموقعين عليها بالمثل[٥٧].

من جهة اخرى، اوضح ممثل الاتحاد الروسي في مجلس محافظي الوكالة الدولية غريغوري بيردينيكوف Grigory Berdennikov، في ١٥ كانون الاول ٢٠١٥، بان تقرير المدير العام

للوكالة الدولية حول التقييم النهائي للمسائل السابقة والحالية المتبقية بشأن برنامج إيران النووي، خلص الى أن طهران أوفت بجميع التزاماتها بموجب ما تم الاتفاق عليه في خطة العمل. وبحسب التقرير، لم تجد الوكالة الدولية أي مؤشرات على وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة، وهو أمر مهم بشكل خاص فيما يتعلق بتقييم الامتثال لالتزامات عدم انتشار الأسلحة النووية. لذا فان روسيا مقتنعة بأن التفاهمات التي تم التوصل إليها بشأن التسوية النهائية للبرنامج النووي الإيراني هي دليل واضح على أن أي تحديات لنظام عدم الانتشار النووي يمكن ويجب إزالتها من خلال العمل الدبلوماسي وعلى أساس القانون الدولي، وان بلاده مسرورة لأن هذا النهج ساد في النهاية[٥٨]. يتضح مما تقدم، ان روسيا الاتحادية كانت تعمل على دعم البرنامج النووي الايراني من محاور عدة، وترغب بان يكون تنفيذه تحت اشراف المؤسسات الدولية المختصة.

وتنفيذاً لخطة العمل صدرت ايران مخزونها الكامل من اليورانيوم منخفض التخصيب الى روسيا في ٢٨ كانون الاول ٢٠١٥[٥٩]. وفي ١٦ كانون الثاني ٢٠١٦، أعلنت الوكالة الدولية أن إيران قد استوفت الشروط الأساسية المنصوص عليها في خطة العمل[٦٠]. وفي اليوم نفسه اصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً اوضحت فيه ان خطة العمل دخلت المرحلة التشغيلية. وإن تنفيذ إيران لالتزاماتها سيمكن الوكالة الدولية من التحقق من أن الأنشطة النووية في إيران هي أنشطة سلمية حصراً. وسيتم تسوية أي نزاعات قد تنشأ في إطار تنفيذ خطة العمل من قبل اللجنة المشتركة التي تضم الدول الموقعة على الاتفاق. كما حث البيان جميع الاطراف المعنية على مواصلة تنفيذ التزاماتهم بأمانة ومسؤولية. وان ذلك سيساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار والوفاء بالمهام الشاملة التي تهدف إلى تعزيز الأمن الدولي والإقليمي[٦١].

بدى واضحاً ان الدور الروسي في التوصل لاتفاق بشأن برنامج ايران النووي كان كبيراً جداً، لدرجة ان لافروف تسلم جائزة "**الذرة من أجل السلام**"، في ٥ شباط ٢٠١٦، والتي قدمها له الرئيس الفخري للمجلس العالمي للعمال النوويين أندريه مايسيو André Maisseu، وذلك لمساهمته في حل قضية البرنامج النووي الإيراني. وبدوره فقد اكد لافروف اثناء حديثه مع مايسيو أن هذه الجائزة هي تأكيد مهم على أن المسار الروسي نحو تسوية الازمات الدولية بطرق دبلوماسية له ما يبرره تماماً. ولطالما افترضت روسيا أن المشكلة النووية الإيرانية يجب حلها من خلال المفاوضات لصالح تعزيز الأمن الإقليمي والدولي ونظام عدم الانتشار النووي[٦٢].

كان من اولويات روسيا مواصلة تعاونها مع ايران في المجال النووي، اذ اعلن الممثل الدائم لروسيا لدى المنظمات الدولية في فيينا فلاديمير فورونكوف Vladimir Voronkov، في ١٨ تموز ٢٠١٦، ان مؤسسة روساتوم، تعمل مع الجانب الايراني على تنفيذ أحكام خطة العمل، وانه يجري العمل المكثف في فوردو لإنتاج النظائر المشعة للاستخدامات الطبية، وان شراء روسيا الماء الثقيل

من إيران قيد الدراسة[٦٣]. وفي ٣١ آب من العام نفسه، عُقدت مشاورات في طهران بين نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، ونائب وزير خارجية الاتحاد الروسي سيرغي ريابكوف Sergei Ryabkov، تضمنت مراجعة تنفيذ خطة العمل، وتقييم النتائج التي تم تحقيقها منذ اعتمادها. واوضح الجانبان أهمية الحفاظ على الاستدامة في عملية تنفيذ الخطة على المدى الطويل، وان ذلك مرهون بالتقيد الصارم للوفاء بالالتزامات من قبل الجميع[٦٤]. وفي ايلول ٢٠١٦، أقيم حفل وضع حجر الاساس لبناء الوحدتين (٢) و(٣) من محطة بوشهر للطاقة النووية بالتعاون بين روسيا وايران[٦٥].

اوضحت الحكومة الروسية المبادئ التي تستند عليها السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، والتي وافق عليه الرئيس بوتين في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، ومن ضمن ما جاء فيها، ان روسيا تلتزم بالتنمية الشاملة والتعاون مع إيران، وتسعى إلى ضمان التنفيذ المتسق للاتفاق الشامل المشترك لتسوية الوضع حول البرنامج النووي الإيراني على أساس قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٣١) لعام ٢٠١٥. وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية ذات الصلة، وان موسكو تعمل على المضي قدماً لاستمرار تلك العملية بكل طريقة ممكنة[٦٦].

استضافت طهران أول منتدى أعمال روسي – إيراني في كانون الأول ٢٠١٦، حضره الكثير من رجال الأعمال من الجانبين الروسي والإيراني. وتم خلاله توقيع اتفاقيتين بشأن تقديم قروض حكومية روسية لإيران بمبلغ (٢.٢) مليار يورو لتمويل بناء محطة طاقة حرارية بالقرب من مدينة بندر عباس، وتنفيذ مشروع خط كهرباء سكة حديد غرمسار – إنتشي بورون. كما تم اعتماد خارطة طريق للتعاون التجاري والصناعي بين الجانبين للمدة (٢٠١٦–٢٠٢٠)، والتي تم من خلالها اختيار حوالي (٨٠) مشروعاً مشتركاً[٦٧]. يتضح مما تقدم ان الاتفاق النووي اسهم بتوثيق وتطوير العلاقات الثنائية بين ايران وروسيا الاتحادية، والتي كان من المقرر لها السير بالاتجاه الصحيح لولا النتائج التي افرزتها الانتخابات الامريكية، والتي وصل على اثرها واحداً من اشد المعارضين لذلك الاتفاق، الامر الذي كان له انعكاساته على علاقات ايران الخارجية، ولاسيما مع الجانب الروسي.

المبحث الثالث: الموقف الروسي من انعكاسات وصول دونالد ترامب للرئاسة الامريكية على الاتفاق النووي الايراني عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٩.

كان المرشح البارز للرئاسة الامريكية دونالد ترامب[٦٨] Donald Trump، ينتقد بشدة خطة العمل، اذ اعلن في اذار ٢٠١٦، انه في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية فأن :"**أولويتي الأولى هي تفكيك الصفقة الكارثية مع إيران. واسمحوا لي أن أخبركم أن هذه الصفقة كارثية على أمريكا وإسرائيل والشرق الأوسط بأسره. المشكلة أساسية هنا. لقد كافأنا الدولة الرئيسة الراعية للإرهاب في العالم بمبلغ ١٥٠ مليار دولار، ولم نتلقَ أي شيء بالمقابل. يمكنهم الاحتفاظ بالشروط وما**

زالوا سيحصلون على القنبلة بمجرد نفاد الوقت. وبالطبع، سوف يحتفظون بالمليارات والمليارات من الدولارات التي قدمناها لهم بغباء وحماقة". لذلك كان لفوز ترامب، بانتخابات الرئاسة الأمريكية في تشرين الثاني ٢٠١٦، اثره البالغ على خطة العمل(٦٩).

وعلى الرغم من ان الوكالة الدولية أصدرت تقريرها الفصلي الأول عن النشاط النووي الإيراني في ٢٤ شباط ٢٠١٧، واشارت فيه الى ان مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بلغ (٧، ١٠١) كجم، وان نسبة التخصيب هي (٦٧، ٣) %، الا ان السيناتور بوب كوكر Bob Corker، قدم في ٢٣ اذار من العام نفسه، مشروع قانون عقوبات جديد ضد ايران، سمي قانون مكافحة الأنشطة الايرانية المزعزعة للاستقرار لعام ٢٠١٧، الذي كان يستهدف برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية "**ودعمها للإرهاب**"(٧٠).

ورداً على ذلك، اعلن لافروف في ٢٩ اذار ٢٠١٧، ان بلاده ادت دوراً هاماً في التوصل إلى اتفاق شامل لبرنامج ايران النووي، وهي تصر على ان الاستمرار في الالتزام به لن يسهم في حفظ نظام عدم الانتشار النووي فحسب، بل يعزز الأمن الدولي والإقليمي. واضاف لافروف ان التعاون بين روسيا وإيران بات يمثل عاملاً مهماً في ضمان الاستقرار الإقليمي. وان من اولويات البلدين محاربة الإرهاب الدولي(٧١).

وفي محاولة لتهدئة الوضع مع ايران، ابلغ وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون(٧٢) Rex Tillerson، الكونغرس الامريكي في ١٨ نيسان ٢٠١٧، بأن إيران تمتثل للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل(٧٣). لذا لم يشهد اجتماع الاطراف الستة بالإضافة إلى إيران في فيينا في ٢٥ من الشهر نفسه، لمراجعة تنفيذ خطة العمل اي اعتراضات من الجانب الامريكي، اذ جددت جميع الأطراف التزامها الصارم بالخطة، وحق طهران في الوصول الكامل إلى التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي والمالي. كما جدد الجميع استعدادهم لمواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة العوائق أمام إعادة اندماج إيران في الاقتصاد العالمي. وقد اكد رئيس الوفد الروسي في الاجتماع فلاديمير فورونكوف أن التنفيذ الناجح للخطة يعتمد على امتثال الجميع لروح ونص الاتفاقية النووية. وبعد ان رحب فورونكوف بعقد اتفاقية بين إيران والصين لتحديث مفاعل الماء الثقيل الإيراني في أراك، دعا بقية الدول في المحادثات السداسية إلى دعم طلب إيران في الجمعية العامة للأمم المتحدة للانضمام إلى لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري (UNSCEAR)(٧٤).

كانت الامور كلها تسير بالشكل المخطط له، حتى ان المعتدلين داخل الادارة الامريكية كانوا يستبشرون خيراً بالاتفاق النووي مع ايران، ورفضوا تطبيق أي عقوبات عليها، اذ أعربت المفاوضة الأمريكية البارزة في الاتفاقية النووية مع ايران ويندي شيرمان Wendy Sherman، في ١٦ أيار ٢٠١٧، عن معارضتها لتشريع قانون مكافحة الأنشطة الايرانية المزعزعة للاستقرار لعام ٢٠١٧،

مشيرة إلى ان اصدار هكذا تشريع من شأنه ان يقوض الاتفاق النووي مع الاخيرة. وتعزيزاً لهذا الاتجاه، شهد اليوم التالي، اعلان الادارة الامريكية لأول مرة منذ تولي ترامب الحكم تعهدها بالالتزام برفع العقوبات عن ايران بموجب خطة العمل(٧٥).

واصلت الدول المعنية بالاتفاق النووي الايراني عملها، اذ استضافت فيينا في ٢١ تموز ٢٠١٧، اجتماعاً اخراً للجنة السداسية مع ايران، والذي جرى فيه الترحيب بامتثال طهران الصارم لالتزاماتها بموجب خطة العمل، والمستوى العالي من التعاون مع الوكالة الدولية. كذلك جرى استعراض مسألة رفع العقوبات ووصول طهران إلى التعاون التجاري والاقتصادي والمالي الدولي. وشدد الوفد الروسي على أهمية الالتزام الصارم من قبل جميع الأطراف بنص وروح خطة العمل، بما في ذلك رفع العقوبات الأحادية الجانب ضد إيران، بداعي إن أي إجراءات تتعارض مع هذا المبدأ، قد تقوض عمل الخطة، ومن ثم الحاق الضرر بالتعاون الدولي، وبالخصوص في المجال الاقتصادي(٧٦).

وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في نيويورك في ٢٠ ايلول ٢٠١٧، التقى وزراء خارجية مجموعة الدول (P5+1) وايران، وكان الجميع متفق على مواصل العمل بالاتفاق النووي مع ايران. وعقب نهاية الاجتماع اعلنت المسؤولة عن الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي موغيريني، ان جميع الاطراف ملتزمة بتنفيذ تعهداتها في اطار خطة العمل(٧٧). بدى واضحاً ان الامور كانت تسير على ما يرام، وان الجميع ملتزم بتنفيذ تعهداته على وفق ما تضمنته خطة العمل.

وعلى الرغم من ان سيرجي لافروف طلب من وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون تنفيذ واشنطن جميع التزاماتها بموجب خطة العمل، خلال الاتصال الهاتفي الذي اجراه الاخير مع لافروف في ١٢ تشرين الأول ٢٠١٧(٧٨). الا ان الرئيس ترامب اعلن في اليوم التالي عن استراتيجية امريكية جديدة تجاه إيران تضمنت قرارَين: الأول، عدم التصديق على التزام إيران بخطة العمل. وهو ما يعني مبدئياً أن أمام الكونغرس ستّين يوماً من هذا التاريخ ليحدّد موقفه من الاتفاق، ومن ثم تقرير ما إذا كان سيتم العودة للعمل بالعقوبات التي كانت قد عُلقت بموجبه من قبل. والثاني، وجّه فيه ترامب وزارة الخزانة الأمريكية بإدراج الحرس الثوري في قائمة العقوبات المتعلقة بالإرهاب اتساقاً مع نص الفقرة (١٠٥) من قانون (كاتسا) Caatsa، الذي سبق وان أقرّه الرئيس في ٢ اب ٢٠١٧. وإن كان هذا الإجراء لا يعني تصنيف الحرس كمنظمة إرهابية، لكنه في المجمل قد وسع نطاق العقوبات على القيادات أو الأفراد أو المؤسسات المتعاونين أو التابعين للحرس ضمن نطاق عمل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية(٧٩). الامر الذي كان ينذر بتحول خطير في مسار تنفيذ الاتفاق النووي.

عارضت موسكو سريعاً التوجهات الامريكية الجديدة تجاه ايران، اذ اصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً في اليوم نفسه، اشارت فيه الى انه في ضوء الاستراتيجية التي أعلنها ترامب تجاه إيران، فان روسيا تكرر موقفها "**بأن الخطاب العدواني والتهديد غير مقبول في العلاقات الدولية**". وان ذلك يتعارض مع المعايير الحديثة للتواصل الحضاري بين الدول. وإن محاولات استخدام مثل هذه الأساليب لمعالجة مهام السياسة الخارجية التي تؤثر على المصالح الأمنية الأساسية للدول الأخرى محكوم عليها بالفشل. وعبر البيان عن اسف موسكو لقرار ترامب، وامل ان لا يكون لذلك القرار تأثير مباشر على تنفيذ خطة العمل، على الرغم من أنه يتعارض بوضوح مع روح ونص الخطة، التي ساهمت بالفعل في تعزيز السلام والاستقرار الدوليين، وكذلك في خلق مناخ أكثر مقبولية في الشرق الأوسط. واوضح البيان ان على واشنطن بدلاً من التشكيك في نتائج تنفيذ الخطة، ادراك المكاسب التي ستحققها في حال تطبيقها بالكامل. واكد البيان على ان ايران تلتزم بصرامة في تنفيذ الخطة، وهو ما تؤكده بانتظام الوكالة الدولية، ويشمل ذلك الوصول إلى المواقع الإيرانية التي تهم الوكالة. وخُتم البيان بالإشارة الى انه بغض النظر عن قرارات بعض الموقعين، لا يمكن أن تكون هناك عودة إلى الوضع حول البرنامج الإيراني قبل اعتماد خطة العمل، وان أي استئناف للعقوبات من خلال الأمم المتحدة أمر غير وارد. وستبقى روسيا ملتزمة بالخطة ولها مصلحة في الحفاظ عليها، وستواصل الوفاء بالتزاماتها بموجبها. لذا فان موسكو تدعو جميع الموقعين الآخرين إلى أن يحذوا حذوها[٨٠]. وبهذا فان روسيا عارضت بشدة سياسة ترامب تجاه ايران، وحاولت ردعه عن المساس بالاتفاق النووي مع الاخيرة.

من جانب اخر أجرى نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف مشاورات مع نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في موسكو في ١٩ تشرين الاول ٢٠١٧، تضمنت تبادل الآراء بشكل مفصل حول الوضع "**الحالي**" لخطة العمل، مع الأخذ في الاعتبار القرار الاخير للرئيس ترامب. كما ناقش الجانبان اليات تطوير التعاون بين روسيا وإيران من أجل الحفاظ على الخطة، وكرر ريابكوف التزام روسيا بالوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل[٨١].

واثناء انعقاد مؤتمر موسكو لمنع انتشار الأسلحة النووية في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٧، عبر لافروف عن اسفه للقرار الامريكي الاخير، واوضح ان بلاده تسعى لبقاء عمل الوكالة الدولية موضوعياً ومثبت بالأدلة وغير مسيس وقائم على القانون الدولي ويعزز توطيد الإنجازات المشتركة، لاسيما خطة العمل. وبين ان الوكالة الدولية تجري عمليات تفتيش منتظمة في إيران وتؤكد امتثالها الصارم لالتزاماتها. وكرر لافروف استحالة عودة الوضع حول البرنامج النووي الايراني الى ما قبل تنفيذ الخطة، وكذلك عدم تنفيذ عقوبات على طهران من مجلس الأمن الدولي. واشار الى أن سعي واشنطن لإفشال الاتفاق النووي مع ايران، سيكون بمثابة علامة تحذير لهيكل الأمن الدولي

بأكمله[٨٢]. ومما لا شك فيه، ان رأي لافروف لم يجانب الصواب، اذ ان تفرد الولايات المتحدة بفرض عقوبات او شروط على ايران خلاف ما كان يريده مجلس الامن الدولي او الوكالة الدولية يعد تهديداً وتحدياً للنظام العالمي برمته.

كانت واشنطن عازمة على تنفيذ سياستها تجاه ايران، ففي ٢٢ تشرين الاول ٢٠١٧، حذر وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الأوروبيين من الاستثمار في الشركات الإيرانية، واكد ان الادارة الامريكية تدرس بجدية الخروج من الاتفاقية النووية مع ايران، واعادة فرض العقوبات عليها. وقد عدت صحيفة نيويورك تايمز، ان تصريحات تيلرسون هي التحذير الأكثر وضوحاً للإدارة الامريكية من اجل إقناع حلفائها الأوروبيين بدعم الجهود المبذولة لإعادة المفاوضات على الاتفاق النووي الايراني لجعله "**أكثر صرامة**"[٨٣].

من جهتها، استمرت موسكو في مد طهران بالدعم اللازم لمواصلة العمل بالاتفاق النووي، اذ التقى سيرغي لافروف بوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في موسكو في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٨، وخلال حديثهما، ركز المسؤولان على انعكاسات السياسة الأمريكية على اكمال تنفيذ خطة العمل. وأكدا مجدداً التزام بلادهما بتنفيذها والامتثال للالتزامات الواردة فيها. كما اعربا عن رأيهما المتبادل بأن التعطيل المحتمل للخطة، بسبب سياسة واشنطن، سيتعارض مع هدف الحفاظ على الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، وان ذلك سيكون له تأثير سلبي على الجهود المتعددة الأطراف في مجال منع انتشار الأسلحة النووية[٨٤].

بيد ان الرئيس الامريكي ترامب كان مصراً على تعديل الاتفاق النووي مع ايران، اذ طلب من الكونغرس الامريكي والدول الاوربية في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٨، تعديل خطة العمل في غضون ١٢٠ يوماً، والا فان واشنطن ستنسحب من الاتفاقية، وكانت شروط ترامب تنحصر في اربعة بنود هي[٨٥]:

١. فرض قيوداً على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية.
٢. اجراء عمليات تفتيش أكثر صرامة في إيران، بما في ذلك المنشآت العسكرية.
٣. ازالة البنود التي تنص على انتهاء أجزاء من الصفقة بين المدة (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠).
٤. الحد من الأنشطة الإقليمية لإيران وانتهاكاتها لحقوق الإنسان.

اتجهت روسيا لإعلان رفضها لسياسة الولايات المتحدة ضد ايران في المحافل الدولية، فأثناء زيارته لنيويورك لحضور اجتماعات مجلس الأمن، أجرى لافروف محادثات مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش Antonio Guterres، في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٨، أكد فيها الطرفان التزامهما بالامتثال الصارم لخطة العمل. وأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل لحل الأزمات العالمية

الا من خلال العمل السياسي والدبلوماسي(٨٦). وفي اليوم التالي اعلن لافروف في مقر الأمم المتحدة، بانه لا يمكن تنفيذ خطة العمل في حال تركها أحد المشاركين، وانها ستنتهي من الوجود. واعرب عن اعتقاده بأن الجميع يعرفون ذلك جيداً، وخاصة الأوروبيين، الذين تحاول واشنطن اقناعهم باتخاذ موقف مشابه لموقفها. واشار لافروف بان هناك مهلة حددها ترامب قبل الانسحاب، وان روسيا والدول الاوربية ستحاول منع حدوث ذلك، والحفاظ على الصفقة. كما اوضح لافروف ان ايران ترفض اجراء اي تعديل على الاتفاق النووي معها(٨٧).

استمرت موسكو في ادانتها للموقف الامريكي، اذ القى رئيس وفد الاتحاد الروسي في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فلاديمير يرماكوف في جنيف في ٢٤ نيسان ٢٠١٨، كلمة اوضح فيها ان معاهدة عدم الانتشار تقوم على توازن مصالح الدول المختلفة، وهدفها عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي توفر المبادئ الأساسية لتسوية أكثر المشكلات تعقيداً في مجال عدم الانتشار النووي، وان خطة العمل التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٥ هي تأكيد ساطع على ذلك. وهي مزيج فريد من التدابير التي تم تطويرها في اطار آليات مجلس الأمن والوكالة الدولية. وبين ان اي انحراف عن الفلسفة العامة للخطة أو خرقها أو عدم الامتثال لأحكامها، وكذلك أي محاولات لتعديلها لمصلحة طرف، سيؤثر حتماً على نظام عدم الانتشار العالمي وستكون له عواقب سلبية وخيمة على الاستقرار والأمن الإقليميين والعالميين. لذا فان روسيا "**تصر بشدة**" على أن استمرار تنفيذ خطة العمل من قبل جميع الدول الأطراف في الاتفاق النووي دون استثناء يلبي مصالح المجتمع العالمي بأسره. وان بلاده مستمرة في الامتثال لالتزاماتها طالما أن الآخرين يفعلون ذلك(٨٨).

لم تكترث الادارة الامريكية لمناشدات روسيا الاتحادية وغيرها من الدول والمنظمات الدولية، اذ لم يكتفِ ترامب بالإعلان في ٨ ايار ٢٠١٨، انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية مع ايران، بل امر بفرض عقوبات عليها. كما طالب ترامب من الحكومة الايرانية الامتثال لإجراءات جديدة للتوصل إلى اتفاق جديد، مثل وقف التخصيب بالكامل، ووقف انتشار الصواريخ الباليستية، وتطوير الانظمة الصاروخية ذات القدرة النووية، "**وإنهاء دعمها للجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، ودعمها العسكري لميليشيا الحوثيين في اليمن**"، وسحب القوات الإيرانية من سوريا، ووقف "**سلوكها المهدد**" ضد جيرانها(٨٩).

وفي اليوم نفسه أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية بياناً اشارت فيه الى ان الحكومة الامريكية ستفرض عقوبات شاملة ضد الشركات العالمية التي تتاجر أو تستثمر في إيران، بعد تسعين يوماً من تاريخ البيان. وبينت وزارة الخزانة ان تلك العقوبات ستشمل: شراء الأوراق النقدية بالدولار الأمريكي من قبل حكومة إيران، وتجارة إيران في الذهب أو المعادن الثمينة، وبيع أو توريد أو نقل

المعادن من الجرافيت أو الخام أو نصف المصنعة بشكل مباشر أو غير مباشر مثل الألومنيوم والصلب والفحم والبرمجيات لدمج العمليات الصناعية، والمعاملات المتعلقة بشراء أو بيع الريال الإيراني، أو الاحتفاظ بأموال أو حسابات كبيرة خارج أراضي إيران بالريال الإيراني، وشراء أو سداد أو تسهيل إصدار الديون السيادية الإيرانية، وقطاع السيارات الإيرانية[٩٠].

اثارت الاجراءات الامريكية الاخيرة امتعاض موسكو، اذ اعلنت وزارة الخارجية الروسية في اليوم نفسه انها تشعر بخيبة أمل شديدة من قرار الرئيس ترامب بالتخلي من جانب واحد عن الالتزامات بتنفيذ خطة العمل، وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران. وبينت وزارة الخارجية الروسية إن خطة العمل هي اتفاقية متعددة الأطراف تمت الموافقة عليها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢٣١) لعام ٢٠١٥، وهي ليست اتفاقية عقدتها واشنطن لوحدها مع ايران، بل انها تخص المجتمع الدولي بأكمله، والذي أكد مراراً وتكراراً اهتمامه بتنفيذ الخطة من أجل تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، وكذلك نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. لذا فان روسيا قلقة للغاية من أن الولايات المتحدة تتصرف مرة أخرى في تحد لآراء غالبية الدول، من منطلق "**مصالحها الضيقة والانتهازية**" بينما تنتهك القانون الدولي بشكل صارخ، وليس هناك أي أسباب لتقويض خطة العمل، لاسيما وان إيران تنفذ بشكل صارم الالتزامات التي تعهدت بها، والتي تؤكدها الوكالة الدولية بانتظام. كما اكدت وزارة الخارجية الروسية ان روسيا منفتحة على مزيد من التعاون مع المشاركين الآخرين في خطة العمل، وستواصل تطوير التعاون الثنائي والحوار السياسي بنشاط مع إيران[٩١].

من جهة اخرى، أجرى نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف مشاورات مع نائب وزير الخارجية الإيرانية عباس عراقجي في طهران في ١٠ ايار ٢٠١٨، ركز فيها الجانبان على آفاق مواصلة تنفيذ خطة العمل بعد انسحاب الولايات المتحدة منها. وأكد الجانب الروسي التزامه بالحفاظ على الاتفاقية، ومواصلة تنسيق جهوده عن كثب مع الجانب الايراني من أجل ضمان التعاون الثنائي بينهما[٩٢].

عقدت اللجنة المشتركة لخطة العمل اجتماعاً استثنائياً بدون الولايات المتحدة في فيينا في ٢٥ ايار ٢٠١٨، وبعد ان اكد المدير العام للوكالة الدولية يوكيا أمانو مجدداً أن إيران تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزامات الخطة، جدد المشاركون وعودهم بتنفيذها، وعبروا عن خيبة أملهم العميقة لقرار واشنطن الأحادي بالانسحاب من الخطة، واعلنوا تكثيف الجهود المشتركة لتطوير آليات وقائية ضد التأثير المحتمل للعقوبات الأمريكية خارج الحدود الإقليمية ضد إيران، من أجل دعم التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي مع الاخيرة. كما أشاد أعضاء اللجنة المشتركة بالوكالة الدولية لما تقوم به من عمليات تفتيش مهنية وموضوعية وحيادية في إيران. وبدوره أشار الوفد الروسي إلى أن اجراءات

واشنطن تعدَّ انتهاكاً خطيراً لخطة العمل، وكذلك لقرار مجلس الأمن رقم (٢٢٣١) لعام ٢٠١٥، وان ذلك يعني حرمان الولايات المتحدة من جميع الحقوق المنصوص عليها في خطة العمل. وان روسيا ستواصل مساعدة إيران في إنتاج النظائر المستقرة في منشأة فوردو[٩٣]. يبدو ان جميع الدول الموقعة على الاتفاق النووي مع ايران، كانت تعارض انسحاب واشنطن وتوجهاتها ضد ايران.

وخلال اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية الذي عقد في فيينا في ٥ حزيران ٢٠١٨، اوضح ممثل روسيا في مجلس محافظي الوكالة الدولية، والممثل الدائم لروسيا لدى المنظمات الدولية في فيينا ميخائيل أوليانوف Mikhail Ulyanov، ان تقرير الوكالة يوضح أن طهران تمتثل بدقة لالتزاماتها بموجب خطة العمل، وتراعي المعايير والقيود الموضوعة على تطوير برنامجها النووي، وتتيح لمفتشي الوكالة الدولية الوصول إلى جميع المرافق التي تهمهم. لذا فأن الوكالة لديها كل ما هو ضروري للتوصل الى حقيقة ان إيران تستخدم موادها النووية في الأنشطة السلمية فقط، لاسيما وان الاخيرة تعد الدولة الأكثر مراقبة في العالم، على حين ان خطر الانتشار فيما يتعلق بنشاطها النووي غير موجود عملياً. كما رحب أوليانوف برد الفعل "**المتوازن والحكيم**" لقيادة إيران على الأعمال "**التخريبية**" لواشنطن، لان ايران ابدت امتثالها الكامل للخطة حتى في ظل ظروف الأزمة التي أثارها قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق النووي، ومحاولة فرض عقوبات على ايران تتجاوز الحدود الإقليمية، من خلال إعاقة استمرار امتثال الدول الأخرى للاتفاقية. ولهذا، فان روسيا تشعر بخيبة أمل عميقة من الإجراءات الأمريكية التي تمثل خروجاً جوهرياً عن الخطة وتنتهك قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٣١). وعليه، فان الولايات المتحدة تفقد مصداقيتها من خلال إثبات أنها ليست شريكاً موثوقاً يحترم الاتفاقيات. كما وصف أوليانوف السياسة الأمريكية بانها "**غير المدروسة وغير المبررة**" فيما يتعلق بانسحابها من الخطة, وختم أوليانوف حديثه بالإعلان عن التزام بلاده ببنود الاتفاقية النووية[٩٤].

وبمناسبة الذكرى الخمسين لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، عقد مؤتمراً دولياً في موسكو بتاريخ ١٤ حزيران ٢٠١٨، اوضح فيه نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، اهمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في الحفاظ على للسلم والأمن الدوليين. اذ انها ادت دوراً رئيساً في منع انتشار الأسلحة النووية، وأرست الأساس لتحرك متسق نحو نزع السلاح، وخاصة الأسلحة النووية، وتطوير تعاون دولي واسع النطاق في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، ويمكن عدها بحق مثالاً على فعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ومعياراً للتفاعل بين أعضاء المجتمع الدولي في التغلب على التحديات الدولية العالمية. وبين ريابكوف انه يمكن رؤية التحدي الخطير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل، والتي أقرت بالإجماع من قبل جميع الأطراف في الخطة، وان الإجراءات المتبعة فيها، بما في ذلك التحقق والرقابة، فضلاً

عن آليات تبادل المعلومات، غير مسبوقة وتوفر ضمانة موثوقة بأن برنامج ايران النووي سلمي بالكامل. وعليه، يجب أن يكون مفهوماً أن موقف واشنطن "**المتعجرف**" تجاه الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك التعديل الأحادي لالتزاماتها عندما لا تعود تناسب مع مصالحها، يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على نظام عدم الانتشار، وقد يكون الوضع ذاته مع خطة العمل(٩٥).

لم تشارك الولايات المتحدة مرة اخرى في اجتماع وزراء خارجية الدول الموقعة على خطة العمل، الذي عقد في فيينا في ٦ تموز ٢٠١٨، اذ حلل الوزراء الوضع حول خطة العمل في سياق الانسحاب الأمريكي، واعربوا عن أسفهم للخطوة التي اتخذتها واشنطن، وأكدوا التزامهم بالتنفيذ الكامل لبنود الخطة. كما لاحظت اللجنة المشتركة بارتياح تنفيذ طهران المسؤول والكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وهو ما تؤكده الوكالة الدولية على الدوام. كذلك أكد المشاركون عزمهم على مواصلة تنفيذ جميع المشاريع الدولية المنصوص عليها في خطة العمل، بما في ذلك مشروع التكنولوجيا الفائقة بين روسيا وإيران لإعادة تشكيل مصنع التخصيب في فوردو وتحديث مفاعل الماء الثقيل في أراك. علاوة على تأكيد الوزراء أن خطة العمل تنص على رفع العقوبات عن إيران وينبغي أن تطور التعاون الدولي مع طهران. وفي هذا السياق، أعلن الوزراء عزمهم على اتخاذ الإجراءات الاقتصادية والسياسية اللازمة لمنح إيران إمكانية الوصول إلى التعاون التجاري والاقتصادي والمالي الدولي في مواجهة العقوبات الأمريكية "**غير القانونية**" على إيران، والتي تتجاوز الحدود الإقليمية(٩٦).

وعقب نهاية الاجتماع اعلن لافروف في اليوم نفسه من فيينا، ان الجميع متفق على ان الانسحاب الامريكي من خطة العمل يعد انتهاكاً جسيماً للعهود والمواثيق الدولية، فضلاً عن قرارات مجلس الامن الدولي، وانه تم الاتفاق مع دول الترويكا الأوروبية والصين وإيران، على التزام الجميع بتعهداتهم في إطار خطة العمل، وتسهيل العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران والتي لن تعتمد على أهواء واشنطن. كما ان الجميع متفق على أن محاولة واشنطن فرض عقوبات على طهران تعد "**ممارسة غير مشروعة على الإطلاق**"(٩٧).

كررت وزارة الخارجية الروسية في بيان صدر في ٧ اب ٢٠١٨، التعبير عن خيبة املها العميقة من جهود الولايات المتحدة لإعادة فرض العقوبات على إيران، والتي تهدف الحزمة الأولى منها إلى إحباط تنفيذ خطة العمل، وهو ما يعد انتهاكاً لقرار مجلس الأمن وقواعد القانون الدولي. كما استنكر البيان أي عقوبات أحادية الجانب، خاصة إذا كانت لها تأثيرات على مصالح دول ثالثة، كما هو الحال مع القيود الأمريكية "**الحالية**" على إيران. كما اوصى البيان بضرورة تكاتف الجهود الدولية لمنع محاولات واشنطن لتصفية حسابات سياسية مع طهران، والتي لا شأن لها بالاتفاقية النووية. وانه سيكون " **من المستحيل الحصول على تنازلات من إيران باستخدام اسلوب**

الضغط"[٩٨]. يبدو ان روسيا كانت محقة كثيراً في اعتقاداتها وتصوراتها عن طبيعة النظام الايراني، الذي عرف عنه عدم رضوخه للضغط في العديد من المناسبات السابقة.

واصلت روسيا تقديم مساعداتها لإيران في مجال الطاقة النووية، اذ اعلنت الحكومة الروسية في ١٧ اب ٢٠١٨، انها تعمل على تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل، وان مؤسسة روساتوم للطاقة النووية تنفذ سلسلة من المشاريع المصممة لضمان الامتثال لشروط الخطة، وانه يجري بنجاح تنفيذ مشروع روسي – إيراني ثنائي عالي التقنية لإعادة تشكيل مجموعتين من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في فوردو، لإنتاج النظائر المستقرة، التي ستستخدم للأغراض الصناعية والطبية، وانه يتم تخزين مخزونات الوقود بمستويات تخصيب تصل إلى ٢٠ % لمفاعل طهران للأبحاث في روسيا، ويتم إعادتهم إلى إيران على دفعات تقل عن ٥ كجم بناءً على طلب إيران، وبعد تلقي تأكيد من الوكالة الدولية بأن جميع الشروط المسبقة لخطة العمل قد تم الوفاء بها. وانه تم نقل الدفعة الأولى إلى إيران في أوائل عام ٢٠١٧. وتجري الاستعدادات لإرسال دفعة ثانية. فضلاً عن ذلك، أكدت روسيا استعدادها لمساعدة إيران، في إدارة فائض اليورانيوم منخفض التخصيب، والذي لا تتجاوز احتياطياته ٣٠٠ كيلوغرام. كما ابدت موسكو امكانية تقديم المساعدة لإيران بخصوص تنفيذ الملحق الثالث من خطة العمل، والذي يحتوي على قائمة بمجالات محددة للتعاون مع إيران من أجل الاستخدام السلمي للطاقة الذرية[٩٩].

وخلال اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي عقد برئاسة الرئيس ترامب في نيويورك في ٢٦ ايلول ٢٠١٨، اعلن لافروف بانه تزداد أهمية الكفاح الفعال ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل لتحقيق الاستقرار العالمي والإقليمي والأمن الموثوق به لجميع الدول دون استثناء. وإن التعاون البناء في هذا المجال عنصر مهم في الجهود المبذولة لتشكيل جدول أعمال دولي إيجابي. وعبر عن اعتقاده بأن الجميع متفقون على ضرورة التقيد الصارم بقرارات مجلس الأمن الدولي التي تفرض إجراءات محددة ضد انتهاكات أنظمة عدم الانتشار، لاسيما القرار رقم (٢٢٣١)، الذي وافق بموجبه مجلس الأمن الدولي على خطة العمل بشأن برنامج إيران النووي. لذلك فان انسحاب الولايات المتحدة يعد تهديداً خطيراً لنظام عدم الانتشار، خاصة وان طهران تمتثل بدقة لالتزاماتها بموجب الخطة. كما اوضح لافروف ان بلاده مقتنعة بضرورة الحفاظ على الاتفاقية النووية، وهي تعمل على هذا الأمر مع إيران والصين والاتحاد الأوروبي، وإلا فقد تضطر موسكو إلى مواجهة التوترات المتزايدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مما يشكل مخاطر على الاستقرار الإقليمي ونظام عدم الانتشار[١٠٠]. يبدو ان روسيا حاولت ارسال تهديداً للجميع، مفاده ان تقويض خطة العمل سيكون له نتائج عكسية لا يحمد عقباها.

وفي ظل الاوضاع المحفوفة بالمخاطر نتيجة العقوبات الامريكية، انسحبت شركات اوربية عدة من العقود والصفقات التي ابرمتها مع ايران، اذ فسخت شركة توتال (Total) الفرنسية عقدها مع الحكومة الايرانية لتطوير الإنتاج في حقل بارس الجنوبي للغاز[١٠١]. كما الغت شركة طائرات إيرباص (Airbus) تعاقدها مع ايران بخصوص تسليم الاخيرة طائرات تجارية. وفسخت شركة سكك الحديد الايطالية عقدها مع ايران المتضمن انشاء خط سكة حديد عالي السرعة بين قم وأراك[١٠٢]. كما قررت جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، سويفت (SWIFT) إزالة البنوك الإيرانية من نظامها مرة أخرى[١٠٣]. وأعلنت شركتا شحن النفط الدنماركية ميرسك (Maersk)، وستورم (Storm)، أنهما يخططان لإنهاء تعاملاتهما مع إيران، في حين اعلنت شركة شحن الحاويات العالمية (MSC) انها لن تأخذ أي حجوزات جديدة لإيران[١٠٤]. وبهذا فقد ضاقت العقوبات الامريكية الخناق كثيراً على ايران.

علق الممثل الدائم لروسيا لدى الاتحاد الأوروبي فلاديمير تشيزوف Vladimir Chizhov، في ١ تشرين الاول ٢٠١٨، بالإشارة الى ان الشركات الأوروبية الكبيرة قد اتخذت قرارها بالانسحاب من السوق الايرانية، لانه ليس في صالحها مقاومة العقوبات الأمريكية ومواصلة العمل في السوق الإيرانية، لاسيما وان تلك الشركات لها مصالح مالية وانتاجية مرتبطة إلى حدٍ كبير بالسوق الأمريكية، وبالنظام المالي بالدولار. ومع ذلك، اوضح تشيزوف ان بلاده رفقة شركائها الأوروبيون يعملون للحفاظ على التعاون التجاري والاقتصادي مع إيران في مواجهة العقوبات الأمريكية[١٠٥].

وفي سياق متصل اعلن مدير إدارة منع الانتشار وتحديد الأسلحة بوزارة خارجية الاتحاد الروسي فلاديمير يرماكوف Vladimir Yermakov، خلال ترأسه لوفد الاتحاد الروسي في اللجنة الأولى للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك في ٩ تشرين الاول ٢٠١٨، ان اعتماد خطة العمل يعد نجاحاً كبيراً في مجال عدم الانتشار النووي. وان طهران تحترم التزاماتها بالكامل، وهو ما أكدتها الوكالة الدولية مراراً وتكراراً. لذا فان انسحاب الولايات المتحدة من الخطة ما هو الا سوء تقدير خطير يقوض معاهدة عدم الانتشار، وهي خطوة سياسية قصيرة النظر. كما بين يرماكوف ان العقوبات الامريكية يمكن ان تكون غير فعالة في حال تم مواجهتها بشكل جماعي[١٠٦].

لم تكترث الادارة الامريكية للمناشدات الدولية وبخاصة من روسيا الاتحادية، اذ اعلنت في ٢ تشرين الثاني ٢٠١٨، بانها قررت فرض عقوبات جديدة على ايران، شملت مجالات الطاقة وبناء السفن والشحن والخدمات المصرفية في إيران. وبالرغم من ان تلك العقوبات منحت استثناءً مدته ستة اشهر للمستوردين الثمانية الرئيسيين للنفط الخام الإيراني وهم: الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا وإيطاليا واليونان، بهدف منع حدوث ازمة في الأسواق العالمية، وعلى أمل

أن تجد تلك الدول مصادر بديلة للنفط، الا ان الادارة الامريكية توعدت بفرض عقوبات مشددة على الجميع عند انتهاء تلك المدة(١٠٧).

وفي اليوم التالي اصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً ادانت فيه العقوبات الامريكية الجديدة ضد إيران، ووصفتها بانها تهدف إلى تقويض الجهود المستمرة التي يبذلها الموقعون على خطة العمل، وان المسار الذي اتبعته واشنطن لتقويض الاتفاقيات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية يسبب خيبة أمل عميقة وقلق متزايد، وقد وجهت الولايات المتحدة "**الآن**" ضربة قوية أخرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما جعلها أقرب إلى الانهيار بينما تتحدث "**بنفاق**" عن الحاجة إلى تقويتها. كما اكد البيان على ان روسيا ترفض أي عقوبات أحادية الجانب تتجاوز قرارات مجلس الأمن، خاصة عندما يتم تطبيقها خارج أراضيها وتهم مصالح دول ثالثة، كما هو الحال مع القيود الأمريكية على إيران. وإذا كانت واشنطن كما تدعي مهتمة بالفعل بالتفاوض مع طهران، فيجب مراجعة سياسة الضغط والعقوبات التي تهدف إلى تقليص إمكانات إيران الاقتصادية والدفاعية وارباك الوضع السياسي الداخلي هناك. وان سنوات عدة اظهرت أنه من المستحيل الحصول على تنازلات من إيران باستخدام الضغط. كما طالب البيان من المجتمع الدولي التحرك لمنع انهيار خطة العمل التي وصفها بانها انجاز هام للدبلوماسية الدولية(١٠٨).

واصلت روسيا رفضها للعقوبات الامريكية ضد طهران، اذ اعلن ممثل روسيا في مجلس محافظي الوكالة الدولية، والممثل الدائم لروسيا لدى المنظمات الدولية في فيينا ميخائيل أوليانوف في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٨، انه على الرغم من التزام طهران الكامل بخطة العمل، الا ان اجراءات واشنطن تسبب خيبة أمل وقلق عميقين، لانها لم تكتفِ بالانسحاب من الخطة، بل فرضت قيود اقتصادية على إيران، بما فيها اعاقة تجارتها مع دول اخرى، وان ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساهم في تعزيز نظام عدم الانتشار. كما نوه أوليانوف الى ان واشنطن تحاول استخدام خطة العمل كذريعة لحل مشاكلها السياسية مع طهران. وعبر عن ثقته بان خطة العمل مؤمنة بالكامل، وأن الأطراف المتبقية في الاتفاق قادرة تماماً على التغلب على الصعوبات التي نشأت. مشيراً الى ان بلاده تعمل على تطوير التعاون الاقتصادي والمالي مع إيران، على الرغم من العقوبات الأمريكية "**غير المشروعة**"(١٠٩).

وفي سياق تنفيذ خطة العمل، عقد نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف مباحثات مع نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في موسكو في ٢١ كانون الأول ٢٠١٨، ركزت على قضايا التفاعل بين روسيا وإيران، وتم التأكيد على الالتزام بالخطة من كلا الجانبين، وان العقوبات الامريكية تعد غير مشروعة، لذا فقد اتفق الطرفان على مواصلة العمل الوثيق للحفاظ على التعاون الثنائي وتوسيعه وحمايته من تأثير العقوبات الأمريكية التي تتجاوز الحدود الإقليمية(١١٠).

اعلن أوليانوف مرة اخرى من فيينا في ٥ اذار ٢٠١٩، امتعاض موسكو من انسحاب واشنطن من خطة العمل وانتهاكها لقرارات مجلس الامن، وفرضها عقوبات على ايران وعلى الدول التي تتعامل معها اقتصادياً. واوضح ان صبر إيران وتحملها ونهجها المسؤول في الوفاء بالتزاماتها– على الرغم من استفزازات واشنطن المستمرة – يستحق أعلى التقدير والاحترام، وان سلوك طهران المسؤول يتناقض بشكل صارخ مع رغبة الجانب الأمريكي في تصفية حسابات مع الإيرانيين بأي ثمن في قضايا لا علاقة لها بالمسائل النووية. لذلك فان اجراءات الولايات المتحدة تهدد أحد أهم إنجازات الدبلوماسية المتعددة الأطراف في السنوات الأخيرة. ودعا أوليانوف جميع الدول الملتزمة بميثاق الأمم المتحدة إلى الانطلاق بثبات من حقيقة أن خطة العمل مصممة لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران، ويجب مراعاة ذلك بغض النظر عن ضغوطات واشنطن، والتي لا اساس قانوني لها[١١١].

جددت روسيا رفضها للسياسة الامريكية تجاه ايران، اذ اعلنت وزارة الخارجية الروسية في ٢٣ نيسان ٢٠١٩، بان سياسة فرض العقوبات ليس بأمر جديد على واشنطن، التي لم تعد تخفي حقيقة أنها تريد إخضاع العالم كله لإرادتها تحت تهديد العقوبات، وتحاول إجبار جميع الدول على التوقف عن شراء النفط الإيراني اعتباراً من ٢ ايار ٢٠١٩، من أجل حرمان إيران من عائدات التصدير وتقويض اقتصادها، اذ أن سياسة طهران المستقلة لم ترضِ الولايات المتحدة، لاسيما وأنها تمنع الأمريكيين من الشعور بأنهم "**سادة**" في منطقة الشرق الاوسط ذات الأهمية الاستراتيجية. كما اوضحت موسكو انه على الرغم من التأكيدات المنتظمة للوكالة الدولية على أن طهران تنفذ بدقة جميع تعليمات خطة العمل، الا ان واشنطن تتهم طهران بلا أساس بان لديها انشطة سرية تتعلق بالصواريخ النووية، وان والهدف من ذلك هو تعظيم الضغط الخارجي على إيران في محاولة لتغيير السلطة الحاكمة فيها. كذلك اوضحت روسيا بان الاسلوب الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد ايران، لن يمنح هيبة دولية للأمريكيين، اذ ان العالم يرى جيداً أن سياسة واشنطن أصبحت أكثر عدوانية وتهور. كما اشادت روسيا بضبط النفس الذي تتمتع به إيران، اذ انها لم تخضع للاستفزازات الامريكية "**المتغطرسة**". واكدت روسيا كذلك، على التزامها الثابت بتنفيذ خطة العمل، ودعوة "**القوى الحكيمة**" إلى بذل كل ما في وسعها لضمان التشغيل المستدام لهذه الاتفاقية الفريدة، والتي تحاول واشنطن من خلال تدميرها تحقيق طموحاتها الجيوسياسية التي "**تشكل خطورة على البشرية جمعاء**"[١١٢]. بدى واضحاً ان سياسة روسيا الاتحادية تجاه العقوبات الامريكية على ايران بسبب برنامجها النووي، كانت تتصف بالشدة، وحاولت من خلالها تحشيد القوى العالمية للوقوف ضدها بوصفها سياسة لا تخضع الى منطق الدبلوماسية والاتفاقيات الدولية، وما يراد منها هو فرض ارادات الولايات المتحدة حتى وان كان ذلك بسبل غير مشروعة.

حاولت واشنطن تبرير موقفها من الانسحاب من خطة العمل بتوجيه شتى انواع الاتهامات الى ايران، وان الولايات المتحدة ملتزمة باتفاقيات والتزامات الحد من التسلح وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ورداً على ذلك، اعلنت وزارة الخارجية الروسية في ٥ ايار ٢٠١٩، ان مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح والحد من التسلح لا تهم الولايات المتحدة إلا عندما تريد فرض سياستها على الآخرين وإملاء شروطها. وان انسحابها من خطة العمل هو خير دليل على ذلك. اذ انه على عكس الولايات المتحدة، ظلت إيران ملتزمة بجميع متطلبات الخطة، على حين تُظهر الإدارة الأمريكية عدم احترامها للقانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الموقعة من قبلها. وان هدف واشنطن الحقيقي هو كسر إرادة الحكومة الإيرانية وإجبارها على الامتثال للمطالب الأمريكية والسيطرة الكاملة على تعاون طهران الدولي[١١٣].

بعد ان ضاقت ايران ذرعاً من العقوبات الامريكية، اعلنت في ٨ ايار ٢٠١٩، أنها ستتخلى عن أجزاء من التزاماتها بموجب خطة العمل، في حال عدم التوصل إلى حلول دبلوماسية لتخفيف القيود المفروضة على نفطها وتعاملاتها المالية، وبينت الحكومة الايرانية ان اجراءاتها ستشمل تعليق الالتزام بقيود تخصيب اليورانيوم، وتحديث مفاعل أراك للمياه الثقيلة، والتوقف عن وضع حدود لمخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب[١١٤]. واعطت ايران مهلة ٦٠ يوماً للأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاقية، للوفاء بالتزاماتها ضمن خطة العمل[١١٥].

حاولت الحكومة الايرانية تبرير التعليق الجزئي لالتزامها بخطة العمل، بداعي ان احد بنود الاتفاقية يمنحها ذلك الحق، لاسيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، اذ احتجت طهران بالمادة (٣٦) من الاتفاقية، التي اشارت الى انه في حال حدوث خلاف بين الطرفين على احد بنود الاتفاق ولم يتم التوصل فيه الى تسوية مرضية، فيحق للمعترض تعليق التزامه الكلي أو الجزئي في الاتفاقية، او اخطار مجلس الأمن بذلك[١١٦]. وبهذا فان عدم وفاء ايران بتعهداتها المنصوص عليها في خطة العمل كان له ما يبرره.

وفي اليوم التالي اصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً حاولت فيه ايجاد مبررات لموقف طهران الاخير، اذ ادانت موسكو مرة اخرى الاجراءات الامريكية التي تحاول اضعاف الاقتصاد الايراني، وبينت ان ايران استمرت في مواصلة التزاماتها بموجب خطة العمل، على الرغم من انها لم تحصل على العائد الاقتصادي الكامل الذي كانت تتوقعه بموجب الاتفاق النووي. وعلى الرغم من ان البيان اعطى طهران الحق في الانسحاب من الخطة استناداً إلى بنود الاتفاقية، الا انه دعاها الى الالتزام بتعهداتها، وطالب من جميع الدول المشاركة في الاتفاق النووي توسيع تعاملاتها التجارية مع ايران، والإسراع في تنفيذ مشاريع وفق اتفاقيات شاملة وعلى وجه الخصوص تحديث المفاعل في اراك. كما اشار البيان الى عزم موسكو على مواصلة التعاون مع طهران في إطار خطة العمل، وتعزيز

المشاريع الثنائية الأخرى، لاسيما مواصلة العمل على تخصيب اليورانيوم في فوردو لإنتاج نظائر مستقرة، وكذلك بناء محطة بوشهر للطاقة النووية(١١٧).

وعلى اثر اعلان الحكومة الايرانية في ٧ تموز ٢٠١٩، عزمها على الإلغاء التدريجي لتعهداتها بموجب الاتفاق النووي، وتجاوز مستوى تخصيب اليورانيوم الذي حددته خطة العمل. طلبت موسكو في اليوم التالي من الحكومة الايرانية عدم اتخاذ مثل هكذا اجراء والتحلي بمزيد من الصبر وان يتم بحث الموضوع في اجتماع مجلس محافظي الوكالة. كما حملت الحكومة الروسية تبعات كل ذلك على الولايات المتحدة، التي عدتها هي السبب المباشر فيما الت اليه الامور، ومن ثم من الممكن انهيار خطة العمل(١١٨).

لم تكترث ايران للطلب الروسي، ففي ٧ اب ٢٠١٩ منعت السلطات الايرانية مفتشي الوكالة الدولية من الوصول إلى محطة التخصيب في ناتانز، او أخذ العينات البيئية من ناتانز وغيره من المنشآت النووية الايرانية. ورداً على استفسارات الوكالة الدولية، بشأن الاسباب التي دعت السلطات الايرانية الى فعل ذلك، أعلن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي(١١٩) "**أن إيران لم تعد تعتبر نفسها ملزمة بالاتفاق**". وفي الأسابيع التالية، أجلت إيران عمليات التفتيش التي حاول مفتشو الوكالة الدولية اجرائها في ناتانز وفوردو، بداعي المخاطر البيئية وامور تتعلق بالسلامة. وقد صرح السفير الإيراني لدى الوكالة الدولية أنه بسبب انهيار خطة العمل، توقفت طهران عن تنفيذ البروتوكول الإضافي، وهذا يعني أن أحكام الاتفاقية التكميلية لم تعد سارية(١٢٠).

واصلت ايران خرق بنود الاتفاق النووي، اذ اعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني(١٢١) يوم الخميس الموافق ٥ ايلول ٢٠١٩، أن "**جميع التزاماتنا الخاصة بالبحث والتطوير بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ستُلغى تمامًا بحلول يوم الجمعة**"، واضاف أن أنشطة إيران ستظل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ٧ من الشهر نفسه، أبلغت إيران الوكالة الدولية أنها تخطط لتركيب واختبار أجهزة طرد مركزي متقدمة إضافية باليورانيوم الطبيعي في محطة ناتانز التجريبية لتخصيب الوقود(١٢٢).

ورداً على ذلك، اعلنت الحكومة الروسية في ٩ ايلول ٢٠١٩، انه من المستحيل عدم الالتفات إلى حقيقة أن خطوات التعليق المذكورة أعلاه قد اتخذها الجانب الإيراني بعد أن شنت الولايات المتحدة سلسلة من الاجراءات غير المشروعة ضده. وعبرت موسكو عن اعتقادها ان إعادة تشغيل البحث والتطوير في أجهزة الطرد المركزي الإيرانية لا تشكل أي تهديد، بشرط أن تتم جميع الأعمال من قبل متخصصين إيرانيين تحت إشراف دائم من الوكالة الدولية. واضافت موسكو ان تعليق إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل هو نتيجة مباشرة لسياسة واشنطن "**الطائشة**"، التي تجاهلت المعاهدات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف. وان روسيا تبذل كل ما في وسعها لضمان استمرار

الخطة[١٢٣]. الا ان التطلعات الروسية اصطدمت بإصرار الجانب الايراني على ايقاف العمل بالتزاماته المنصوص عليها في الاتفاقية النووية.

استمرت طهران في تجاهلها للالتزامات المفروضة عليها بموجب خطة العمل، اذ أمر الرئيس روحاني في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩، منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI)، بإدخال غاز اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها في منشأة فوردو، وتم استئناف التخصيب بنسبة ٤.٥ % من يورانيوم – ٢٣٥، باستخدام ٦٩٦ جهاز طرد مركزي من طراز (IR–1) في موقع فوردو. وفي اليوم نفسه اعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمال فاندي بانه سيتم استخدام آلات (٣٤٨) المتبقية لإنتاج النظائر المستقرة. علاوة على ذلك، ذكرت الصحف الإيرانية أنه تم بالفعل نقل (٢٠٠٠) كيلوغرام من غاز سداسي فلوريد اليورانيوم (UF6) إلى موقع فوردو[١٢٤]. يتضح مما تقدم ان طهران واصلت الاخلال بتعهداتها بموجب خطة العمل، ولم يكن هناك الكثير من الحلول التي يمكن ان تقدمها روسيا الاتحادية لتسهم في ثني طهران عما عزمت عليه، وانهاء الجدل الذي طال امده حول البرنامج النووي الايراني، واعادة العمل بالاتفاقية النووية التي ابرمت من اجله.

الخاتمة

أثبتت روسيا الاتحادية أهمية الدبلوماسية والمفاوضات في حل القضايا الدولية، لاسيما الشائكة منها. إذا اعتمد الروس منذ البداية على اسلوب الحوار والمهادنة في التصدي للبرنامج النووي الإيراني، وكانوا على يقين أن أسلوب فرض العقوبات على طهران وحده لا يعود بالنفع على المصالح الدولية العليا. لذا اتبعت موسكو في مواجهة الملف النووي الايراني، سياسة متوازنة أوعزت الى الجانب المقابل أن الهدف منها هو منع انتشار الأسلحة النووية وحفظ الأمن والسلم الدوليين، وليس تحجيم قدرات إيران النووية المعدة للاستخدام السلمي، الأمر الذي نتج عنه في نهاية المطاف عقد الاتفاقية النووية مع ايران عام ٢٠١٥.

ساهم الاتفاق النووي في توثيق العلاقات الروسية – الايرانية بشكل ملفت للنظر، من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الجانبين، وما رافقها من تطور كبير على مستوى التعاون بينهما في مجالات عدة، بما فيها الجانب النووي والاقتصادي والتجاري. الا ان جدلية الصراع بين واشنطن وطهران عادت مجدداً لتتصدر المشهد السياسي بين الجانبين مع تبوء ترامب كرسي الرئاسة الأمريكية عام ٢٠١٧، وكان لها هذه المرة أبعاد أخرى لم تنعكس على العلاقات الثنائية بين واشنطن وطهران فحسب، بل انعكست ايضاً على علاقاتهما مع دول اخرى، اذ ان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، بعدما اخفقت في تعديل بنوده، وضع المجتمع الدولي في حرج كبير، ولم يكن للمناشدات الدولية أي اعتبار في تراجع واشنطن عن قرارها، بل ان

الاخيرة غالت كثيراً عندما مارست اسلوب الضغط الاقتصادي وفرض العقوبات على إيران والدول التي تتعاون معها، مما كان يشكل خروجاً واضحاً وصريحاً على قرارات مجلس الأمن والمجتمع الدولي باسره.

وفي المقابل استمرت روسيا الاتحادية في تعاونها مع طهران، ولم ترضخ للعقوبات الأمريكية. واعلنت موسكو في مناسبات عدة ان الولايات المتحدة هي من اخلت بشروط الاتفاقية النووية، وأن إيران ملتزمة بتنفيذها. بيد أن العقوبات الأمريكية كانت قاسية جداً ولم تتمكن إيران من مواصلة التزاماتها في الاتفاقية. لذا وبعد مرور قرابة عام على انسحاب واشنطن من الاتفاقية، قررت طهران تعليق التزاماتها تدريجياً والمضي قدماً في تنفيذ برنامجها النووي على وفق ما تقتضيه مصالحها. ولم يكن للجهود والمحاولات الروسية لثني طهران عن قرارها أي نتيجة إيجابية، لأن الجانب الإيراني توصل الى حقيقة مفادها ان هدف واشنطن فرض إرادتها بالقوة عليه، واضعاف قدراته الذاتية، وأن الأمر لم يكن متعلق بأنشطته النووية.

الهوامش:

(١) سيتم اعتماد مصطلح الوكالة الدولية او الوكالة للإشارة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(٢) للمزيد من التفاصيل يراجع: فراقد داود سلمان، انعكاس الاتفاق النووي الايراني- الغربي (٥+١) على أمن الخليج العربي، مجلة آداب البصرة، الاصدار: ٨٥، جامعة البصرة، ٢٠١٨، ص ٣١٥ – ٣١٦.

(٣) فهد مزبان خزار، الموقف الروسي ازاء ازمة البرنامج النووي الايراني، مجلة اوروك للعلوم الانسانية, المجلد ٩, العدد ٢, كلية التربية للعلوم الانسانية-جامعة المثنى، ٢٠١٦، ص٣٢٣ – ٣٢٤.

(4) Tom Sauer, Coercive diplomacy by the EU: The Iranian nuclear weapons crisis, Third World Quarterly, University of Antwerp, Vol. 28, No. 3, 2007, P. 617; Erik Jessen, European Diplomacy in the Iran Nuclear Negotiations: What Impact Did It Have?, Etudes politiques et de gouvernance européennes Bruges Political Research Papers, Belgium, No 61, October 2017, P.7.

(٥) امجد زين العابدين طعمة، الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الاصدار: ٣٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ١٨٤.

(6) Erik Jessen, Op.Cit., P.7.

(٧) امجد زين العابدين طعمة، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٨) الاتحاد الاوربي: هو اتحاد سياسي واقتصادي ضم ٢٨ دولة اوربية، تأسس بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة في هولندا في ٧ شباط ١٩٩٢، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ تشرين الثاني ١٩٩٣. ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن العشرين، عندما تم تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel Community) عام ١٩٥١ على يد كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. للمزيد من

التفاصيل يراجع: مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الاوربي كظاهرة اقليمية متميزة، ط١، عمان، ٢٠١٢، ص٩٠-١١٢.

(9) Steven Blockmans, Anoushiravan Ehteshami and Gawdat Bahgat, EU-Iran Relations after the Nuclear Deal, Brussels , 2016, P.6.

(١٠) الترويكا: تسمية روسية تعني العربة التي تجرها ثلاث جياد، وقد استخدم هذا المصطلح عام ١٩٦٠ للدلالة على المقترح الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي والذي تضمن تولي رئاسة الامم المتحدة ثلاثة اشخاص في منصب السكرتير العام بدلا من واحد، ومنذ ذلك الوقت اصبح وجود ثلاث مسؤولين عن القرار في أي هيئة او شركة يسمى ترويكا. فراقد داود سلمان، موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الإيراني (١٩٩٧ -٢٠٠٩)، مجلة دراسات تاريخية، الاصدار: ٢١، جامعة البصرة، كانون الاول ٢٠١٦، ص ٢٠٢.

(١١) علاء رزاك فاضل النجار، سياسة الاتحاد الاوربي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠١٥ – ٢٠١٩، مجلة مدارات ايرانية، العدد١٠، المجلد٣، المركز الديمقراطي العربي-برلين، كانون الاول٢٠٢٠، ص١٨١، ١٨٢.

(١٢) فراقد داود سلمان، موقف الترويكا الأوربية ...، ص ١٩١.

(١٣) محمود أحمدي نجاد: ولد في قرية أرادان الواقعة في مدينة كرمسار التابعة لمحافظة سمنان عام ١٩٥٦. حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير في الهندسة المدنية من جامعة العلوم والصناعة في طهران. عمل أستاذاً في كلية الهندسة المدنية في الجامعة نفسها. وفي عام ١٩٩٧، نال درجة الدكتوراه في الهندسة والتخطيط المروري. كان من المعارضين لحكم للشاه، اذ شارك في التجمعات الدينية والسياسية وساهم في توزيع المنشورات المتعلقة بالثورة، ثم شارك بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩، بتأسيس الاتحاد الإسلامي لطلبة الجامعات. وعند اندلاع الحرب مع العراق عام ١٩٨٠، توجه إلى الجبهات الغربية وعمل على مدى ست سنوات في إسناد هذه الجبهات، بعدها التحق باللواء الخاص التابع لحرس الثورة الإسلامية، وشارك في عمليات عسكرية في عمق الأراضي العراقية. عين مستشاراً لوزير الثقافة والتعليم العالي عام ١٩٩٣، ثم عين محافظاً لمحافظة أردبيل. انتخب رئيساً لإيران لدورتين (٢٠٠٥ – ٢٠١٣) للمزيد من التفاصيل يراجع: حسن حامد الحبُّوني، السياسة الإيرانية نحو دول الشرق العربي (١٩٧٩ – ٢٠١٦)، الاردن، ٢٠٢١، ص ١٦٣- ١٦٤.

(١٤) علاء رزاك فاضل النجار، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(15) Tarja Cronberg, No EU, no Iran deal: the EU's choice between multilateralism and the transatlantic link, Journal The Nonproliferation Review, Vol. 24, NO. 3-4, 2018. P.248.

(16) Board of Governors, GOV/2006/14, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, 4 February 2006, PP. 1-3.

(17)Erik Jessen, Op.Cit., P.15.

(18) Przemysław Osiewicz, EU-Iran Relations in the Post-JCPOA Period: Selected Political Aspects, przegląd politologiczny, Adam Mickiewicz University, Poznań, No. 2, 2018, P.155.

(١٩) مثنى حمدي توفيق، البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني، مجلة جامعة تكريت، المجلد: ١ الاصدار: ١، جامعة تكريت، ٢٠٠٩، ص١٦٧.

(٢٠)دميتري ميدفيديف: ولد في لينينغراد في ١٤ ايلول ١٩٦٥. حصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة لينينغراد عام ١٩٩٠. انضم عام ١٩٩١، إلى قسم القانون في فريق العمل الذي انشاؤه عمدة سانت بطرسبرغ أناتولي سوبتشاك، والذي جلب أيضاً فلاديمير بوتين إلى إدارته. عمل ميدفيديف وبوتين معاً في مكتب رئيس البلدية على مدى السنوات الخمس المقبلة. قاد ميدفيديف حملة بوتين الانتخابية الرئاسية في عام ٢٠٠٠، وبعد فوز الاخير عين ميدفيديف النائب الأول لرئيس الأركان، وفي وقت لاحق من العام نفسه، تم تعيين ميدفيديف رئيساً لشركة غازبروم المملوكة للدولة، والتي تحتكر الغاز الطبيعي. أصبح ميدفيديف رئيساً لموظفي بوتين عام ٢٠٠٣، وبعد عامين تم تعيينه في منصب النائب الأول لرئيس الوزراء. شغل منصب رئيساً لروسيا (٢٠٠٨-٢٠١٢)، ورئيساً للوزراء (٢٠١٢- ٢٠٢٠). للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica ,Cited in: https://www.britannica.com/biography/Dmitry-Medvedev

(٢١)محمد سالم احمد الكواز، سياسة روسيا الاتحادية تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ – دراسة تاريخية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, المجلد ١, العدد ٣٠, كلية الآداب – جامعة واسط، ٢٠١٨، ص ١٦٥.

(22) Pierre Canova, The Iran Nuclear Deal: an in-depth analysis of the negotiation process, Corso di Laurea magistrale in Relazioni Internazionali Comparate, Università Ca' Foscari Venezia, Italia, 2018, P.29.

(٢٣) علا محمد بشار، الموقف الروسي من الملف النووي الايراني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد ٣٧، العدد ٤، ٢٠٢١، ص ٢٣٦.

(٢٤) محمد سالم احمد الكواز، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٢٥) علا محمد بشار، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(٢٦) علاء رزاك فاضل النجار، المصدر السابق، ص ١٨٧-١٨٨.

(27) Erik Jessen, Op.Cit., P.30.

(٢٨) عطا محمد زهرة، الاتفاق النووي بين ايران اشكاليات الواقع واحتماليات المستقبل، بيروت، ٢٠١٥، ص ٥٠ – ٥١؛ عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي بيه ايران و دول ٥+١، برلين، ٢٠١٨، ص ٣٠ – ٣١.

(29) Pierre Canova, Op.Cit., P. 34.

(٣٠)محمد جواد ظريف: ولِد في طهران في ٨ كانون الاول ١٩٦٠، وهناك تلقى تعليمه في المدرسة العلوية الخاصة. سافر الى الولايات المتحدة وحصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية عام ١٩٨١، وماجستير في التخصص ذاته عام ١٩٨٢. واصل دراسته في كلية الدراسات العليا للدراسات الدولية في جامعة دنفر، وحصل على درجة ماجستير ثانية في العلاقات الدولية عام ١٩٨٤، كما نال درجة الدكتوراه في القانون الدولي والسياسة عام ١٩٨٨. اصبح نائباً لوزير الخارجية الايراني في المدة (١٩٩٢-٢٠٠٢)، ثم شغل منصب ممثل ايران لدى الامم

المتحدة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، بعدها اصبح وزيراً لخارجية ايران في عام ٢٠١٣. للمزيد من التفاصيل يراجع: محمد جواد ظريف، سعادة السفير محمد جواد ظريف، ترجمة: محمد العطار، بيروت، ٢٠١٩.

([31])Joint Statement by Catherine Ashton and Iranian Foreign Minister Mohammad Javad Zarif following the talks in Vienna, Bruxelles, 24 November 2014.

([32]) Pierre Canova, Op.Cit., P. 35.

([٣٣]) سيرغي لافروف: ولد في موسكو لعائلة أرمنية روسية عام ١٩٥٠. درس في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية (MGIMO). تم تعيينه ملحقاً دبلوماسياً في السفارة السوفيتية في سريلانكا في سبعينيات القرن العشرين، وعندما عاد الى بلاده عين في إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية السوفيتية. وفي عام ١٩٩٤، تم تعيينه ممثلاً لروسيا في الأمم المتحدة، حيث شغل منصب رئيس مجلس الأمن الدولي في مناسبات عدة. اصبح وزيراً للخارجية الروسية منذ ٩ اذار ٢٠٠٤. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Robert A. Saunders, Vlad Strukov, Historical Dictionary of the Russian Federation, Historical Dictionaries of Europe, No. 78, UK, 2010, p. 344.

([34])О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Генеральным директором МАГАТЭ Ю.Амано, NO. 220, 07-02-2015.

([35])О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Министром иностранных дел Ирана М.Д.Зарифом, NO.582, 30-03-2015

([36])Об участии Министра иностранных дел России С.В.Лаврова во встрече «шестерки» международных посредников по иранской ядерной программе, NO. 585, 30-03-2015.

([37]) Gary Samore, Decoding the Iran Nuclear Deal Key questions, points of divergence, pros and cons, pending legislation, and essential facts, United States of America, 2015, PP. 6 - 8.

([38])Интервью Министра иностранных дел России С.В.Лаврова МИА «Россия сегодня», Москва, 6 апреля 2015 года, NO. 656, 06-04-2015.

([٣٩]) فلاديمير بوتين: ولد في لينينغراد في ٧ تشرين الاول ١٩٥٢. درس القانون في جامعة لينينغراد الحكومية وتخرج منها عام ١٩٧٥، وفي ذلك العام اصبح ضابط استخبارات في KGB (لجنة أمن الدولة)، واستمر كذلك حتى عام ١٩٩٠. شغل منصب رئيساً للوزراء بين عامي (١٩٩٩ - ٢٠٠٠). ثم اصبح رئيساً لروسيا بين عامي (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، وعاد ليتولى المنصب نفسه في عام ٢٠١٢. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica,Cited in: https://www.britannica.com/biography/Vladimir-Putin.

([40])Заявление Министра иностранных дел Российской Федерации С.В.Лаврова по поводу решения Президента России об отмене запрета на поставку в Иран зенитно-ракетных комплексов С-300, Москва, 13 апреля 2015 года, NO. 700, 13-04-2015.

([41])Ответ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на вопрос газеты «Аргументы и факты», опубликованный 22 апреля 2015 года,NO.783,22-04-2015.

([42])Ответы Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на вопросы СМИ по итогам трехсторонней встречи с Министром иностранных дел Ирана М.Дж.Зарифом и Министром иностранных дел КНР Ван И «на полях» Конференции высокого уровня ШОС по региональной безопасности, Москва, 4 июня, 2015 года, NO. 1106, 04-06-2015.

([43])О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Генеральным директором МАГАТЭ Ю.Амано, NO. 1211, 18-06-2015.

([44])О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Министром иностранных дел Ирана М.Дж.Зарифом, NO. 1321, 30-06-2015.

([45])Выступление и ответы на вопросы СМИ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на пресс-конференции по итогам министерского раунда переговоров по иранской ядерной программе, Вена, 7 июля 2015 года, NO. 1362, 07-07-2015.

([٤٦]) سيتم اعتماد مصطلح خطة العمل او الخطة في اشارة الى خطة العمل الشاملة والمشتركة.

([٤٧]) عمر سعدي سليم الموسوي، المصدر السابق، ص ٣٣ – ٣٤.

([٤٨]) ميثاق مناحي دشر العيساوي، الانعكاسات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين إيران ودول(٥+١) "دراسة مستقبلية"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد: ١٣ الاصدار: ٣، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص ٢٥٥ – ٢٥٦.

([٤٩]) عمر سعدي سليم الموسوي، المصدر السابق، ص٣٥ – ٣٦.

([50])Заявление МИД России в связи с достижением договоренности между «Группой шести» и Ираном по вопросу о всеобъемлющем урегулировании ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1398, 14-07-2015.

([51])Заявление Министра иностранных дел Российской Федерации С.В.Лаврова в связи с заключением «Группой шести» и Ираном Совместного всеобъемлющего плана действий по окончательному урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1405,14-07-2015.

([52])О телефонном разговоре Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Генеральным секретарем ООН Пан Ги Муном, NO. 1426, 17-07-2015.

([53]) S/RES/2231, 20 July 2015, PP. 1 - 4.

([54])Выступление и ответы на вопросы СМИ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова в ходе совместной пресс-конференции по итогам переговоров с

Министром иностранных дел Исламской Республики Иран М.Дж.Зарифом, Москва, 17 августа 2015 года, NO. 1558, 17-08-2015.

([55])Об участии Министра иностранных дел России С.В.Лаврова в министерской встрече стран «шестерки», NO. 1827, 29-09-2015.

([56]) Official Journal of the European Union, L274, Vol.58,Brussels,18 October2015, P.1.

([57])Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи со вступлением в силу Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1993, 18-10-2015.

([58])Выступление представителя Российской Федерации в Совете управляющих МАГАТЭ, Посла по особым поручениям МИД России Г.В.Берденникова в ходе внеочередной сессии Совета управляющих МАГАТЭ по Ирану, Вена, 15 декабря 2015 года, NO. 2463, 15-12-2015.

([59])О вывозе из Ирана при содействии России обогащенного урана в рамках подготовки к практической реализации СВПД, NO. 2554, 29-12-2015.

([60]) European Union, Information Note on EU sanctions to be lifted under the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) , Brussels, 2016, P. 7.

([61])Заявление МИД России о начале выполнения Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 57, 16-01-2016.

([62])О вручении Министру иностранных дел России С.В.Лаврову награды «Атом во имя мира», NO. 191, 05-02-2016.

([63])Интервью Постоянного представителя России при международных организациях в Вене В.И.Воронкова "РИА Новости", Вена, 18 июля 2016 года.

([64])О консультациях заместителя Министра иностранных дел России С.А.Рябкова с заместителями Министра иностранных дел Ирана А.Аракчи и М.Тахт-Равончи, NO. 1505, 31-08-2016.

([65])Интервью Посла России в Иране Л.С.Джагаряна информагентству ТАСС, 8 февраля 2017 года.

([66])Концепция внешней политики Российской Федерации (утверждена Президентом Российской Федерации В.В.Путиным 30 ноября 2016 г.), NO. 2232, 01-12-2016.

([67])Интервью директора Второго департамента Азии МИД РФ З.Н.Кабулова информагентству ТАСС, 9 февраля 2017 года.

([٦٨]) دونالد ترامب: ولد في نيويورك في ١٤ حزيران ١٩٤٦. التحق بأكاديمية نيويورك العسكرية (١٩٥٩–١٩٦٤)، ثم درس في جامعة فوردهام في برونكس (١٩٦٤–١٩٦٦)؛ وبعدها في كلية وارتون للتمويل والتجارة بجامعة بنسلفانيا (١٩٦٦–١٩٦٨)، حيث تخرج بدرجة البكالوريوس في الاقتصاد. وفي أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، قام ترامب بتوسيع أعمال والده بشكل كبير من خلال الاستثمار في الفنادق الفاخرة والعقارات السكنية وتحويل تركيزه الجغرافي إلى مانهاتن ثم لاحقاً إلى أتلانتيك سيتي، نيو جيرسي. كما قام ترامب بتسويق اسمه كعلامة تجارية في العديد من المشاريع التجارية بما في ذلك شركة ترامب المالية، ومبادرة ترامب لأصحاب المشاريع. اصبح الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة (٢٠١٧–٢١). خسر انتخابات عام ٢٠٢٠ أمام جو بايدن بأغلبية (٣٠٦) صوت مقابل (٢٣٢) صوت. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica ,Cited in:https://www.britannica.com/biography/Donald-Trump/Presidency

([69]) Przemysław Osiewicz, Op.Cit., P.158.

([٧٠]) مقتبس في: علاء رزاك فاضل النجار، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

([71])Ответы Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на вопросы читателей газеты «Аргументы и факты», NO. 611,29-03-2017.

([٧٢])ريكس تيلرسون: ولد في مدينة ويتشيتا فولز بولاية تكساس في ٢٣ اذار ١٩٥٢. حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة تكساس في أوستن عام ١٩٧٥، وانضم على الفور إلى شركة إكسون (Exxon) للنفط والغاز بوصفه مهندس إنتاج. وفي منتصف الثمانينيات اصبح مديراً لتطوير الأعمال في قسم الغاز الطبيعي بالشركة. ثم شغل منصب المدير العام لإنتاج النفط والغاز في الشركة ذاتها (١٩٨٩–١٩٩٢). وبعد اندماج شركة إكسون مع شركة موبيل كورب (Mobil Corp) في عام ١٩٩٩ لتشكيل شركة إكسون موبيل (Exxon Mobil)، تولى تيلرسون قيادة الشركة المندمجة في عام (٢٠٠٦– ٢٠١٦). شغل منصب وزير الخارجية الامريكية (٢٠١٧–٢٠١٨). للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica ,Cited in: https://www.britannica.com/biography/Rex-Tillerson

([73]) Kelsey Davenport, Timeline of Nuclear Diplomacy With Iran, Published on Arms Control Association, U.S.A.,2020, P. 13.

([74])О заседании Совместной комиссии в рамках Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 856, 25-04-2017.

([75]) Kelsey Davenport, Op.Cit., P.14.

([76])О заседании Совместной комиссии Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1402, 21-07-2017.

([77]) Kelsey Davenport, Op.Cit., P.14.

([78])О телефонном разговоре Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Госсекретарем США Р.Тиллерсоном, NO. 1934, 12-10-2017.

([٧٩]) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية، الرياض، تشرين الاول ٢٠١٧، ص ٤٤، ٤٥.

([80])Заявление МИД России по вопросу реализации Совместного всеобъемлющего плана действий по иранской ядерной программе, NO. 1952, 13-10-2017.

([81])О консультациях заместителя Министра иностранных дел России С.А.Рябкова с заместителем Министра иностранных дел Ирана А.Аракчи, NO, 1988, 19-10-2017.

([82])Выступление и ответы на вопросы Министра иностранных дел Российской Федерации С.В.Лаврова на Московской конференции по нераспространению, Москва, 20 октября 2017 года, NO. 2005, 20-10-2017.

([83])Cardiner Harris, Tillerson Warns Europe Against Iran Investments, New York Times, October 22, 2017.

([84])О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Министром иностранных дел Ирана М.Д.Зарифом, NO. 13, 10-01-2018.

([85]) Monika Wohlfeld and Stephen Calleya, What Future for the Iran Nuclear Deal?, Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, Malta, 2018, PP. 12 - 13.

([86])О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Генеральным секретарем ООН А.Гутеррешем, NO. 60, 19-01-2018.

([87])Ответы на вопросы СМИ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова в ходе пресс-конференции в штаб-квартире ООН, Нью-Йорк, 19 января 2018 года, NO. 73, 20-01-2018.

([88])Выступление руководителя делегации Российской Федерации, директора Департамента по вопросам нераспространения и контроля над вооружениями МИД России В.И.Ермакова на второй сессии Подготовительного комитета Конференции 2020 года по рассмотрению действий Договора о нераспространении ядерного оружия, Женева, 24 апреля 2018 года, NO. 789, 24-04-2018.

([89])Cited in: Paul K.Kerr and Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit, Congressional Research Service, 2018, PP.24 – 25; Joana Soares Cordeiro Lopes, Natascha Ramos Klein, Tayssa do Rosário Zucchetto, The Situation of Iran the nuclear standoff and its impacts, U.S., 2019, P.536.

([90]) Mohammed Cherkaoui, Trump's Withdrawal from the Iran Nuclear Deal: Security or Economics?, Al Jazeera Centre for Studies, Qatar, 10 May 2018, P.5.

([91])Заявление МИД России по ситуации вокруг Совместного всеобъемлющего плана действий по иранской ядерной программе, NO. 874, 08-05-2018.

([92])О встрече заместителя Министра иностранных дел России С.А.Рябкова с заместителем Министра иностранных дел Ирана А.Аракчи,NO. 879, 10-05-2018.

([93])О заседании Совместной комиссии в рамках реализации Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1013, 25-05-2018.

([94])Выступление управляющего от Российской Федерации в Совете управляющих МАГАТЭ, Постоянного представителя Российской Федерации при международных организациях в Вене М.И.Ульянова в ходе сессии Совета управляющих МАГАТЭ по пункту повестки дня «Проверка и мониторинг в Исламской Республике Иран в свете резолюции 2231 (2015) Совета Безопасности ООН», Вена, 5 июня 2018 года, NO. 1102, 06-06-2018.

([95])Выступление заместителя Министра иностранных дел Российской Федерации С.А.Рябкова на Конференции, приуроченной к 50-летию открытия для подписания ДНЯО, Москва, 14 июня 2018 года, NO. 1153, 14-06-2018.

([96])О заседании Совместной комиссии на уровне министров в рамках всеобъемлющих договоренностей по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1298, 06-07-2018.

([97])Выступление и ответы на вопросы СМИ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова по итогам заседания Совместной комиссии на уровне министров в рамках всеобъемлющих договоренностей по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, Вена, 6 июля 2018 года, NO. 1299, 06-07-2018.

([98])Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи с восстановлением экстерриториальных санкций США против Ирана, NO. 1463, 07-08-2018.

([99])О выполнении Совместного всеобъемлющего плана действий по иранской ядерной программе, NO. 1510, 17-08-2018.

([100])Выступление Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на заседании СБ ООН под председательством Президента США Д.Трампа, Нью-Йорк, 26 сентября 2018 года, NO. 1752, 26-09-2018.

([101]) David Ramin Jalilvand, Back to Square One? Iranian Energy after the Re-Imposition of US Sanctions, the Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, March 2019, P.5.

([102]) Maximilian Hoell, If the JCPOA Collapses: Implications for Nuclear Non-Proliferation and International Security, European Leadership Network, London, December 2018, P.3.

([103]) Paulina Matera, Why does cooperation work or fail? The case of EU-US sanction policy against Iran, University of Lodz, Croatian International Relations Review, Vol. XXV (85) , 2019, P.49.

([104]) Beatrix Immenkamp and Fernando Garces, Future of the Iran nuclear deal, How much can US pressure isolate Iran?, European Parliamentary Research Service, Brussels, 2018, P.8.

([105])Комментарий Постоянного представителя России при ЕС В.А.Чижова российским СМИ о введении ЕС блокирующего регламента в отношении «санкций» США против Ирана, 01.10.2018.

([106])Выступление руководителя делегации Российской Федерации, директора Департамента по вопросам нераспространения и контроля над вооружениями МИД России В.И.Ермакова в ходе общеполитических прений в Первом комитете Генеральной Ассамблеи ООН, Нью-Йорк,9 октября 2018 года,NO. 1894, 10-10-2018.

([107]) Joana Soares Cordeiro Lopes, Natascha Ramos Klein, Tayssa do Rosário Zucchetto, Op.Cit., P.539.

([108])Заявление МИД России, NO. 2097, 03-11-2018.

([109])Выступление Управляющего от Российской Федерации в Совете управляющих МАГАТЭ, Постоянного представителя Российской Федерации при международных организациях в Вене М.И.Ульянова в ходе сессии Совета управляющих МАГАТЭ по пункту повестки дня «Проверка и мониторинг в Исламской Республике Иран в свете резолюции 2231 (2015) Совета Безопасности ООН», Вена, 22 ноября 2018 года, NO. 2223, 22-11-2018.

([110])О консультациях заместителя Министра иностранных дел России С.А.Рябкова с заместителем Министра иностранных дел Ирана А.Аракчи, NO. 2488, 21-12-2018.

([111])Выступление Управляющего от Российской Федерации, Постоянного Представителя Российской Федерации при международных организациях в Вене

М.И.Ульянова по п. 4 повестки дня сессии Совета управляющих МАГАТЭ, Вена, 5 марта 2019 года, NO. 470, 06-03-2019.

([112])Комментарий Департамента информации и печати МИД России относительно нападок США на Иран, NO. 851, 23-04-2019.

([113])Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи с докладом США о соблюдении соглашений и обязательств в области контроля над вооружениями, разоружения и нераспространения (КВРН), NO. 937-05-05-2019.

([114]) Carl Leed Madsen, Emil Due-Pedersen and Mohamed Amine Benkhayi, The European Union and The Iranian Nuclear Deal, Roskilde University, Denmark, 2019, P.14.

([115]) Joana Soares Cordeiro Lopes, Natascha Ramos Klein,Tayssa do Rosário Zucchetto, Op.Cit., P.561.

([116]) Robert Einhorn, Richard Nephew, Constraining Iran's future nuclear capabilities, The Brookings Institution, Washington, 2019, PP.36-37.

([117])Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи с приостановлением Ираном части своих обязательств по СВПД,NO.977,09-05-2019.

([118])Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи с объявлением иранских официальных лиц о намерении Тегерана выйти за установленный СВПД уровень обогащения урана, NO.1418, 08-07-2019.

([119])علي خامنئي: ولد في مشهد عام ١٩٣٩. أتمّ دراسته الابتدائية في مدرسة دار التعليم الديني. ثم انتقل الى قم حيث درس الفقه والأصول والتفسير على يد أشهر العلماء من أمثال البروجردي والميلاني والخميني. بدأ نشاطه السياسي عام ١٩٥٣، واصبح عضواً في جمعية فدائيان اسلام. اصبح بعد ذلك من المقربين للخميني، الذي كان يوفده في مهام سرية حاملاً رسائله الى بعض الجهات الدينية او السياسية المعارضة للنظام بما في ذلك رسالته الى الميلاني عام ١٩٦٣، الامر الذي تسبب باعتقاله وتعذيبه مرات عدة من قبل النظام البهلوي. وبعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، اصبح خامنئي في العام نفسه عضواً في مجلس الشورى الايراني ومساعداً لوزير الدفاع. وفي عام ١٩٨١ اصبح رئيساً الجمهورية الايرانية. له العديد من المؤلفات منها: صلح الامام الحسن، والمسلمون في انتفاضة الحرية، والمستقبل في ظل الاسلام. للمزيد من التفاصيل يراجع: مركز البحوث والدراسات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، ج ١، بغداد، ١٩٨٥، ١٦٢ – ١٦٦.

([120]) Maximilian Hoell, Op.Cit., PP.6 - 7.

([121])حسن روحاني : ولد في محافظة سمنان عام ١٩٤٨. بدأ تعليمه الديني في الحوزة العملية بمدينة سمنان عام ١٩٦٠، ومن ثم انتقل إلى مدينة قم المقدسة عام ١٩٦١، حيث حضر الحلقات الدراسة لكبار علماء الدين. نال درجة البكالوريوس في القانون من جامعة طهران عام ١٩٧٢، كما حصل من جامعة غلاسكو كالدونيان على

الماجستير عام ١٩٩٥، والدكتوراه عام ١٩٩٩. بدأ نشاطه السياسي عام ١٩٦٥، وتنقل في ايران ملقياً الخطب المناهضة لحكومة الشاه، الأمر الذي ادى الى اعتقاله مرات عدة، ليسافر بعدها وينضم الى الخميني في باريس. انتخب عضواً في البرلمان الإيراني لخمس ولايات متتالية (١٩٨٠-٢٠٠٠). وخلال الحرب مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨) تبوء مناصب عسكرية عدة من بينها قيادة قوات الدفاع الجوي. شغل منصب ممثل قائد الثورة الاسلامية في المجلس الأعلى للأمن القومي ثم أصبح أمين المجلس (١٩٨٩ – ٢٠٠٥). وفي عام ١٩٩١، عين في مجمع تشخيص مصلحة النظام بوصفه رئيساً للجنة السياسة والدفاع والأمن في المجمع. تولى مسؤولية الملف النووي حيث مثل إيران في المفاوضات مع الجانب الأوروبي خلال مدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥). انتخب رئيساً لإيران في ١٤ حزيران ٢٠١٣. للمزيد من التفاصيل يراجع: ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٤٨.

([122])Cited in: Kelsey Davenport, Op.Cit., P.22.

([123])Комментарий Департамента информации и печати МИД России относительно ситуации с осуществлением Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию вокруг иранской ядерной программы (СВПД), NO. 1797, 09-09-2019.

([124])Kelsey Davenport and Julia Masterson, Iran Announces New Nuclear Violation, The P4+1 and Iran Nuclear Deal Alert, Published on Arms Control Association, Washington, 2019, P.1.

المصادر والمراجع

اولاً: وثائق الامم المتحدة:

1. S/RES/2231, 20 July 2015.

ثانياً: وثائق البرلمان الاوربي:

1. European Union, Information Note on EU sanctions to be lifted under the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) , Brussels, 2016.
2. Joint Statement by Catherine Ashton and Iranian Foreign Minister Mohammad Javad Zarif following the talks in Vienna, Bruxelles, 24 November 2014.
3. Official Journal of the European Union, L274, Vol. 58, Brussels, 18 October 2015.

ثالثاً: وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

1. Board of Governors, GOV/2006/14, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, 4 February 2006.

رابعاً: وثائق وزارة الخارجية الروسية غير المنشورة:

1. О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Генеральным директором МАГАТЭ Ю.Амано, NO. 220, 07-02-2015.

2. О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Министром иностранных дел Ирана М.Д.Зарифом, NO.582, 30-03-2015.

3. Об участии Министра иностранных дел России С.В.Лаврова во встрече «шестерки» международных посредников по иранской ядерной программе, NO. 585, 30-03-2015.

4. Интервью Министра иностранных дел России С.В.Лаврова МИА «Россия сегодня», Москва, 6 апреля 2015 года, NO. 656, 06-04-2015.

5. Заявление Министра иностранных дел Российской Федерации С.В.Лаврова по поводу решения Президента России об отмене запрета на поставку в Иран зенитно-ракетных комплексов С-300, Москва, 13 апреля 2015 года, NO. 700, 13-04-2015.

6. Ответ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на вопрос газеты «Аргументы и факты», опубликованный 22 апреля 2015 года, NO. 783, 22-04-2015.

7. Ответы Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на вопросы СМИ по итогам трехсторонней встречи с Министром иностранных дел Ирана М.Дж.Зарифом и Министром иностранных дел КНР Ван И «на полях» Конференции высокого уровня ШОС по региональной безопасности, Москва, 4 июня, 2015 года, NO. 1106, 04-06-2015.

8. О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Генеральным директором МАГАТЭ Ю.Амано, NO. 1211, 18-06-2015.

9. О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Министром иностранных дел Ирана М.Дж.Зарифом, NO. 1321, 30-06-2015.

10. Выступление и ответы на вопросы СМИ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на пресс-конференции по итогам министерского раунда переговоров по иранской ядерной программе, Вена, 7 июля 2015 года, NO. 1362, 07-07-2015.

11. Заявление МИД России в связи с достижением договоренности между «Группой шести» и Ираном по вопросу о всеобъемлющем урегулировании ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1398, 14-07-2015.

12. Заявление Министра иностранных дел Российской Федерации С.В.Лаврова в связи с заключением «Группой шести» и Ираном Совместного всеобъемлющего плана действий по окончательному урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1405,14-07-2015.

13. О телефонном разговоре Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Генеральным секретарем ООН Пан Ги Муном, NO. 1426, 17-07-2015.

14. Выступление и ответы на вопросы СМИ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова в ходе совместной пресс-конференции по итогам переговоров с Министром иностранных дел Исламской Республики Иран М.Дж.Зарифом, Москва, 17 августа 2015 года, NO. 1558, 17-08-2015.

15. Об участии Министра иностранных дел России С.В.Лаврова в министерской встрече стран «шестерки», NO. 1827, 29-09-2015.

16. Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи со вступлением в силу Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1993, 18-10-2015.

17. Выступление представителя Российской Федерации в Совете управляющих МАГАТЭ, Посла по особым поручениям МИД России Г.В.Берденникова в ходе внеочередной сессии Совета управляющих МАГАТЭ по Ирану, Вена, 15 декабря 2015 года, NO. 2463, 15-12-2015.

18. О вывозе из Ирана при содействии России обогащенного урана в рамках подготовки к практической реализации СВПД, NO. 2554, 29-12-2015.

19. Заявление МИД России о начале выполнения Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 57, 16-01-2016.

20. О вручении Министру иностранных дел России С.В.Лаврову награды «Атом во имя мира», NO. 191, 05-02-2016.

21. Интервью Постоянного представителя России при международных организациях в Вене В.И.Воронкова "РИА Новости", Вена, 18 июля 2016 года.

22. О консультациях заместителя Министра иностранных дел России С.А.Рябкова с заместителями Министра иностранных дел Ирана А.Аракчи и М.Тахт-Равончи, NO. 1505, 31-08-2016.

23. Интервью Посла России в Иране Л.С.Джагаряна информагентству ТАСС, 8 февраля 2017 года.

24. Концепция внешней политики Российской Федерации (утверждена Президентом Российской Федерации В.В.Путиным 30 ноября 2016 г.), NO. 2232, 01-12-2016.

25. Интервью директора Второго департамента Азии МИД РФ З.Н.Кабулова информагентству ТАСС, 9 февраля 2017 года.

26. Ответы Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на вопросы читателей газеты «Аргументы и факты», NO. 611,29-03-2017.

27. О заседании Совместной комиссии в рамках Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 856, 25-04-2017.

28. О заседании Совместной комиссии Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1402, 21-07-2017.

29. О телефонном разговоре Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Госсекретарем США Р.Тиллерсоном, NO. 1934, 12-10-2017.

30. Заявление МИД России по вопросу реализации Совместного всеобъемлющего плана действий по иранской ядерной программе, NO. 1952, 13-10-2017.

31. О консультациях заместителя Министра иностранных дел России С.А.Рябкова с заместителем Министра иностранных дел Ирана А.Аракчи, NO, 1988, 19-10-2017.

32. Выступление и ответы на вопросы Министра иностранных дел Российской Федерации С.В.Лаврова на Московской конференции по нераспространению, Москва, 20 октября 2017 года, NO. 2005, 20-10-2017.

33. О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Министром иностранных дел Ирана М.Д.Зарифом, NO. 13, 10-01-2018.

34. О встрече Министра иностранных дел России С.В.Лаврова с Генеральным секретарем ООН А.Гутеррешем, NO. 60, 19-01-2018.

35. Ответы на вопросы СМИ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова в ходе пресс-конференции в штаб-квартире ООН, Нью-Йорк, 19 января 2018 года, NO. 73, 20-01-2018.

36. Выступление руководителя делегации Российской Федерации, директора Департамента по вопросам нераспространения и контроля над вооружениями МИД России В.И.Ермакова на второй сессии

Подготовительного комитета Конференции 2020 года по рассмотрению действий Договора о нераспространении ядерного оружия, Женева, 24 апреля 2018 года, NO. 789, 24-04-2018.

37. Заявление МИД России по ситуации вокруг Совместного всеобъемлющего плана действий по иранской ядерной программе, NO. 874, 08-05-2018.

38. О встрече заместителя Министра иностранных дел России С.А.Рябкова с заместителем Министра иностранных дел Ирана А.Аракчи, NO. 879, 10-05-2018.

39. О заседании Совместной комиссии в рамках реализации Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1013, 25-05-2018.

40. Выступление управляющего от Российской Федерации в Совете управляющих МАГАТЭ, Постоянного представителя Российской Федерации при международных организациях в Вене М.И.Ульянова в ходе сессии Совета управляющих МАГАТЭ по пункту повестки дня «Проверка и мониторинг в Исламской Республике Иран в свете резолюции 2231 (2015) Совета Безопасности ООН», Вена, 5 июня 2018 года, NO. 1102, 06-06-2018.

41. Выступление заместителя Министра иностранных дел Российской Федерации С.А.Рябкова на Конференции, приуроченной к 50-летию открытия для подписания ДНЯО, Москва, 14 июня 2018 года, NO. 1153, 14-06-2018.

42. О заседании Совместной комиссии на уровне министров в рамках всеобъемлющих договоренностей по урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, NO. 1298, 06-07-2018.

43. Выступление и ответы на вопросы СМИ Министра иностранных дел России С.В.Лаврова по итогам заседания Совместной комиссии на уровне министров в рамках всеобъемлющих договоренностей по

урегулированию ситуации вокруг иранской ядерной программы, Вена, 6 июля 2018 года, NO. 1299, 06-07-2018.

44. Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи с восстановлением экстерриториальных санкций США против Ирана, NO. 1463, 07-08-2018.

45. О выполнении Совместного всеобъемлющего плана действий по иранской ядерной программе, NO. 1510, 17-08-2018.

46. Выступление Министра иностранных дел России С.В.Лаврова на заседании СБ ООН под председательством Президента США Д.Трампа, Нью-Йорк, 26 сентября 2018 года, NO. 1752, 26-09-2018.

47. Комментарий Постоянного представителя России при ЕС В.А.Чижова российским СМИ о введении ЕС блокирующего регламента в отношении «санкций» США против Ирана, 01.10.2018.

48. Выступление руководителя делегации Российской Федерации, директора Департамента по вопросам нераспространения и контроля над вооружениями МИД России В.И.Ермакова в ходе общеполитических прений в Первом комитете Генеральной Ассамблеи ООН, Нью-Йорк, 9 октября 2018 года, NO. 1894, 10-10-2018.

49. Заявление МИД России, NO. 2097, 03-11-2018.

50. Выступление Управляющего от Российской Федерации в Совете управляющих МАГАТЭ, Постоянного представителя Российской Федерации при международных организациях в Вене М.И.Ульянова в ходе сессии Совета управляющих МАГАТЭ по пункту повестки дня «Проверка и мониторинг в Исламской Республике Иран в свете резолюции 2231 (2015) Совета Безопасности ООН», Вена, 22 ноября 2018 года, NO. 2223, 22-11-2018.

51. О консультациях заместителя Министра иностранных дел России С.А.Рябкова с заместителем Министра иностранных дел Ирана А.Аракчи, NO. 2488, 21-12-2018.

52. Выступление Управляющего от Российской Федерации, Постоянного Представителя Российской Федерации при международных организациях в Вене М.И.Ульянова по п. 4 повестки дня сессии Совета управляющих МАГАТЭ, Вена, 5 марта 2019 года, NO. 470, 06-03-2019.

53. Комментарий Департамента информации и печати МИД России относительно нападок США на Иран, NO. 851, 23-04-2019.

54. Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи с докладом США о соблюдении соглашений и обязательств в области контроля над вооружениями, разоружения и нераспространения (КВРН), NO. 937-05-05-2019.

55. Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи с приостановлением Ираном части своих обязательств по СВПД, NO. 977, 09-05-2019.

56. Комментарий Департамента информации и печати МИД России в связи с объявлением иранских официальных лиц о намерении Тегерана выйти за установленный СВПД уровень обогащения урана, NO.1418, 08-07-2019.

57. Комментарий Департамента информации и печати МИД России относительно ситуации с осуществлением Совместного всеобъемлющего плана действий по урегулированию вокруг иранской ядерной программы (СВПД), NO. 1797, 09-09-2019.

خامساً: رسالة ماجستير باللغة الايطالية:

1. Pierre Canova, The Iran Nuclear Deal: an in-depth analysis of the negotiation process, Corso di Laurea magistrale in Relazioni Internazionali Comparate, Università Ca' Foscari Venezia, Italia, 2018.

سادساً: الكتب باللغة العربية:

١. حسن حامد الحبُّوني، السياسة الإيرانية نحو دول الشرق العربي (١٩٧٩ - ٢٠١٦)، الاردن، ٢٠٢١.

٢. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، القاهرة، ٢٠٢٠.

٣. عطا محمد زهرة، الاتفاق النووي بين ايران اشكاليات الواقع واحتماليات المستقبل، بيروت، ٢٠١٥.
٤. عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي بيه ايران و دول ١+٥، برلين، ٢٠١٨.
٥. محمد جواد ظريف، سعادة السفير محمد جواد ظريف، ترجمة: محمد العطار، بيروت، ٢٠١٩.
٦. مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الاوربي كظاهرة اقليمية متميزة، ط١، عمان، ٢٠١٢.

سابعاً: الكتب باللغة الانكليزية:

1. Gary Samore, Decoding the Iran Nuclear Deal Key questions, points of divergence, pros and cons, pending legislation, and essential facts, United States of America, 2015.
2. Joana Soares Cordeiro Lopes, Natascha Ramos Klein, Tayssa do Rosário Zucchetto, The Situation of Iran the nuclear standoff and its impacts, U.S., 2019.
3. Steven Blockmans, Anoushiravan Ehteshami and Gawdat Bahgat, EU-Iran Relations after the Nuclear Deal, Brussels, 2016.

ثامناً: البحوث باللغة العربية:

١. امجد زين العابدين طعمة، الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الاصدار: ٣٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
٢. علا محمد بشار، الموقف الروسي من الملف النووي الايراني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد ٣٧، العدد ٤، ٢٠٢١.
٣. علاء رزاك فاضل النجار، سياسة الاتحاد الاوربي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠١٥ – ٢٠١٩، مجلد مدارات ايرانية، العدد ١٠، المجلد ٣، المركز الديمقراطي العربي – برلين، كانون الاول ٢٠٢٠.
٤. فراقد داود سلمان، موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الإيراني (١٩٩٧ –٢٠٠٩)، مجلة دراسات تاريخية، الاصدار: ٢١، جامعة البصرة، كانون الاول ٢٠١٦.
٥. ـــــــ، انعكاس الاتفاق النووي الايراني– الغربي (٥+١) على أمن الخليج العربي، مجلة آداب البصرة، الاصدار: ٨٥، جامعة البصرة، ٢٠١٨.
٦. فهد مزبان خزار، الموقف الروسي ازاء ازمة البرنامج النووي الايراني، مجلة اوروك للعلوم الانسانية, المجلد ٩, العدد ٢, كلية التربية للعلوم الانسانية–جامعة المثنى، ٢٠١٦.

٧. مثنى حمدي توفيق، البرنامج النووي الإيراني بين المانع الغربي والطموح الإيراني، مجلة جامعة تكريت، المجلد: ١ الاصدار: ١، جامعة تكريت، ٢٠٠٩.
٨. محمد سالم احمد الكواز، سياسة روسيا الاتحادية تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠٠٩ – ٢٠١٥ – دراسة تاريخية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, المجلد ١, العدد ٣٠, كلية الآداب – جامعة واسط ، ٢٠١٨.
٩. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية، الرياض، تشرين الاول ٢٠١٧.
١٠. ميثاق مناحي دشر العيساوي، الانعكاسات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين إيران ودول(٥+١) "دراسة مستقبلية"، مجلة جامعة كربلاء، المجلد: ١٣ الاصدار: ٣، جامعة كربلاء، ٢٠١٥.

تاسعاً: البحوث والدراسات باللغة الانكليزية:

1. **Beatrix Immenkamp and Fernando Garces, Future of the Iran nuclear deal, How much can US pressure isolate Iran?, European Parliamentary Research Service, Brussels, 2018.**
2. **Carl Leed Madsen, Emil Due-Pedersen and Mohamed Amine Benkhayi, The European Union and The Iranian Nuclear Deal, Roskilde University, Denmark, 2019.**
3. **David Ramin Jalilvand, Back to Square One? Iranian Energy after the Re-Imposition of US Sanctions, the Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, March 2019.**
4. **Erik Jessen, European Diplomacy in the Iran Nuclear Negotiations: What Impact Did It Have?, Etudes politiques et de gouvernance européennes Bruges Political Research Papers, Belgium, No 61, October 2017.**
5. **Kelsey Davenport and Julia Masterson, Iran Announces New Nuclear Violation, The P4+1 and Iran Nuclear Deal Alert, Published on Arms Control Association, Washington, 2019.**
6. **Kelsey Davenport, Timeline of Nuclear Diplomacy With Iran, Published on Arms Control Association, U.S.A.,2020.**
7. Maximilian Hoell, If the JCPOA Collapses: Implications for Nuclear Non-Proliferation and International Security, European Leadership Network, London, December 2018.

8. Mohammed Cherkaoui, Trump's Withdrawal from the Iran Nuclear Deal: Security or Economics?, Al Jazeera Centre for Studies, Qatar, 10 May 2018.

9. Monika Wohlfeld and Stephen Calleya, What Future for the Iran Nuclear Deal?, Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, Malta, 2018.

10. Paul K.Kerr and Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit, Congressional Research Service, 2018.

11. Paulina Matera, Why does cooperation work or fail? The case of EU-US sanction policy against Iran, University of Lodz, Croatian International Relations Review, Vol. XXV (85), 2019.

12. Przemysław Osiewicz, EU-Iran Relations in the Post-JCPOA Period: Selected Political Aspects, przegląd politologiczny, Adam Mickiewicz University, Poznań, No. 2, 2018.

13. Robert Einhorn, Richard Nephew, Constraining Iran's future nuclear capabilities, The Brookings Institution, Washington, 2019.

14. Tarja Cronberg, No EU, no Iran deal: the EU's choice between multilateralism and the transatlantic link, Journal The Nonproliferation Review, Vol. 24, NO. 3–4, 2018.

15. Tom Sauer, Coercive diplomacy by the EU: The Iranian nuclear weapons crisis, Third World Quarterly, University of Antwerp, Vol. 28, No. 3, 2007.

عاشراً: الموسوعات:

١- مركز البحوث والدراسات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، ج ١، بغداد، ١٩٨٥.

أحد عشر: الصحف:

1. Cardiner Harris, Tillerson Warns Europe Against Iran Investments, New York Times, October 22, 2017.